**الضوابط الشرعية في العلاقة بين الجنسين
وأثرها في الاستقرار الأسري**
Sharia Controls on Gender Relations and Their
Impact on Family Stability

إعرارو

د / محمد علي حسن حسن الشوكي

مدرس الدراسات الإسلامية - كلية الآداب -
جامعة بني سويف - جمهورية مصر العربية

الضوابط الشرعية في العلاقة بين الجنسين وأثرها في الاستقرار الأسري

محمد علي حسن الشوكي

قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة بني سويف، جمهورية
مصر العربية

البريد الإلكتروني: mdelshwki@hotmail.com

المخلص:

إن هذا البحث يسلط الضوء على أهمية الضوابط الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة منظمة ومهذبة للعلاقة بين الرجل والمرأة، حيث إن الخالق جلّه يعلم ما ينصلح به أحوال خلقه؛ فقد جاءت الأحكام الشرعية منظمة لكل جوانب العلاقة بين الجنسين، كآداب التعامل، والحقوق والواجبات، والحوار والتفاهم، وغير ذلك من الأحكام الشرعية والخلقية التي تستقيم بها الأسرة وينصلح بها حال المجتمع كله.

مما لا شك فيه، أننا في حاجة ماسة إلى ترسيخ هذه الضوابط الشرعية، خاصة في هذا العصر الذي نواجه فيها تحديات بالغة الصعوبة، حيث الانفتاح الكبير على العالم، وظهور وسائل التقنية الحديثة التي جعلت شباب الأمة يصلون إلى ثقافات المجتمعات الأخرى وعاداتهم وقيمهم؛ مما يجعلنا أمام تحدٍّ كبير، يوجب علينا الحفاظ على هويتنا الإسلامية؛ حتى لا تتجرّف الأمة وراء ثقافات الآخرين؛ مما يكون له أثر كبير في دمار الفرد المسلم، ويتبعه دمار الأسرة ثم المجتمع كله.

وبناءً عليه؛ جاء في هذا البحث التّأصيل للضوابط الشرعية المنظمة للعلاقة بين الجنسين داخل الأسرة وخارجها، وتسليط الضوء على الآثار الإيجابية المباركة الناتجة عن تطبيق هذه الضوابط في حياة الأمة، ومن أهم هذه الآثار هو الاستقرار الأسري، وما يتبعه من أجواء الرحمة والمودة والتسامح وخفض الجناح والتعافل والصفح في المجتمع كله بوجه عام، وداخل الأسر بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية: الضوابط الشرعية، المجتمع، الزوج، المرأة، الرجل، الاستقرار، الأسرة.

Sharia Controls on Gender Relations and Their Impact on Family Stability

Mohamed Ali Hassan Hassan Elshoki

**Lecturer of Islamic Studies, Faculty of Arts, Beni Suef
University**

Email: mdelshwki@hotmail.com

abstract :

This research highlights the importance of the legal controls contained in the Qur'an and Sunnah that organize and refine the relationship between men and women, as the Creator, the Almighty, knows what will improve the conditions of His creation. Therefore, the legal rulings came to organize all aspects of the relationship between the sexes, such as the etiquette of dealing, rights and duties, dialogue and understanding, and other legal and moral rulings that will improve the family and the condition of society as a whole.

There is no doubt that we are in dire need of establishing these legal controls, especially in this era in which we face extremely difficult challenges, with the great openness to the world, and the emergence of modern technological means that have enabled the youth of the nation to access the cultures, customs, and values of other societies. This places us before a great challenge, requiring us to preserve our Islamic identity so that the nation does not drift behind the cultures of others, which would have a major impact in destroying the Muslim individual, followed by the destruction of the family and then society as a whole.

Accordingly, this research aims to establish the legal controls regulating the relationship between the sexes within and outside the family, and to shed light on the blessed positive effects resulting from the application of these controls in the life of the nation. Among the most important of these effects is family stability, and the atmosphere of mercy, affection, tolerance, humility, forgiveness, and pardon that follows in society as a whole, and within families in particular.

Keywords: Sharia controls, society, husband, woman, man, stability, family.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الشرائع، وأحكم الأحكام، فأكمل الدين، وأتم به النعمة، وجعل في نوره صلاح البلاد والعباد، وحفظ النفوس، والأعراض، والأنساب، نحمده على نعمه التي لا تُحصى، ونشكره على توفيقه وهدايته، ونستعينه على طاعته ومرضاته، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح للأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وبعد.

فإن الإسلام قد أرسى قواعد راسخة، وأحكاماً ثابتة، في تنظيم العلاقة بين الجنسين، فحدد لكل من الرجل والمرأة حقوقاً وواجبات، وأحكم ضوابط شرعية تكفل صيانة الفطرة، وتحفظ كرامة الإنسان، وتمنع التعدي والانفلات، تحقيقاً لأعلى مقاصد الشريعة في حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وإن هذه الضوابط الشرعية في العلاقة بين الجنسين ليست تقييداً لحرّيات الإنسان كما قد يتوهم بعض الناس، بل هي منهج إلهي محكم، يحقق التوازن النفسي والاجتماعي والأخلاقي، ويضمن للأسرة استقرارها الذي هو أساس صلاح المجتمع واستقامته ونهضته.

وبناءً عليه؛ جاءت هذه الدراسة؛ لتسلط الضوء على الضوابط الشرعية التي تنظم العلاقة بين الجنسين، وتكشف عن أثر هذه الضوابط في تحقيق الاستقرار الأسري، وبناء حياة قائمة على المحبة، والمودة، والرحمة، والتسامح، والعفو، والصفح، والتزام الناس بهذه الضوابط المباركة يجعل الأسر والمجتمعات أبعد ما يكون عن الفوضى والانحرافات السلوكية، التي تهدد الأسر، وتمزق المجتمعات.

أهمية البحث:

إن موضوع البحث بالغ الأهمية؛ حيث إن البشرية كلّها مكونة من ذكرٍ وأنثى، وهذه الحياة تقوم ولا بدّ على العلاقة بين الجنسين، والارتباط الوثيق بينهما؛ لذلك ورد في الكتاب والسنة الكثير من الأحكام الشرعية المنظمة للعلاقة بين الجنسين؛ وذلك لأهميتها ودورها العظيم في تنشئة الأفراد، ثم تكوين الأسر التي هي أساس المجتمع، وإهمال الناس في هذه الضوابط وتلك الأحكام يترتب عليه كوارث خطيرة تهدد الأسر والمجتمعات بالتمزق، والفوضى، وتنتشر الجرائم، وتتهار المجتمعات.

أهداف البحث:

- إن لهذا البحث أهدافاً كثيرة، يمكن إجمال بعضها فيما يلي:
١. تسليط الضوء على الضوابط الشرعية التي تحكم العلاقة بين الجنسين.
 ١. بيان المقاصد والأهداف المرجوة من هذه الضوابط والأحكام.
 ٢. إظهار عظمة الشريعة الغراء، وتوازن أحكامها في العلاقة بين الجنسين.
 ٣. التأكيد على أن الاستقرار الأسري مطلب شرعي يتحقق من خلال أحكام الشريعة.
 ٤. بيان أن العلاقة بين الجنسين هي علاقة تكامل وتعاون ومودة، وليست علاقة اختلاف وعداء.
 ٥. إظهار الوسطية والاعتدال في أحكام الشريعة المنظمة لتعامل الرجل والمرأة.
 ٦. التأكيد على خطورة الانفلات في العلاقة بين الجنسين، وأثره في دمار الأسر والمجتمعات.
 ٧. الوقوف على الضوابط الشرعية في الاختلاط، والتمييز بين المنضبط منه والمنفلت.

٨. بيان أحكام الشريعة في كلِّ مراحلِ بناءِ الأسرة، بدايةً من الخطبة، ثم الزواج، ثم تربية الأولاد.

٩. إظهار الآثار الكارثية الناتجة عن إهمال الناس للأحكام الشرعية الخاصة بالعلاقة بين الرجل والمرأة.

مشكلة البحث:

تكمن الإشكالية الكبرى التي يحاول البحث حلها، في أن كثيراً من المجتمعات المسلمة قد أهملت تربية أولادها على الضوابط الشرعية في علاقة الرجل بالمرأة، فنشأت أجيالاً تظن أن الاختلاط المنفصل جائز، وأن الحرية التامة في العلاقة بين الجنسين أمر لا بأس به، والأخطر من ذلك أن كثيراً من الناس يظن أن الأحكام الشرعية والضوابط الدينية قيود، وهي لا تناسب الناس في هذا العصر، ويتطلع كثير من المسلمين إلى تقليد المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات التي تطلق العنان للعلاقة بين الجنسين، ويظنون أن قوانينهم أفضل وأكثر ملاءمة للعصر الحديث، وهذا فكر خاطئ، وتحاول هذه الدراسة دحض هذه الشبهة، والرد عليها

منهج الدراسة:

سلك الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج، منها المنهج الاستقرائي؛ حيث تتبّع الأحكام الشرعية الخاصة بالعلاقة بين الجنسين في الكتاب، والسنة، وأقوال المفسرين وشراح السنة، وأقوال الفقهاء والأصوليين، وغير ذلك مما ورد فيه الإشارة إلى هذه العلاقة، وإلى وسائل تحقيق الاستقرار الأسري، كما سلك الباحث المنهج الوصفي؛ حيث عمد إلى تقرير الأحكام الواردة في الكتاب والسنة وأقوال العلماء، كما اعتمد على المنهج التحليلي؛ حيث وقف على النصوص الشرعية، وحللها من خلال دراستها، واستنباط الأحكام الخاصة بموضوع البحث، وقد عمد الباحث إلى عزو الآيات الكريمة إلى سورها وأرقام آياتها، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة، فما كان

في الصحيحين كليهما، أو في أحدهما؛ فاكتمى بذكر مصدره، وما كان في غيرها من كتب السنن، والمصنفات، والمسانيد، وغيرها؛ فذكر درجة الحديث من حيث القبول والرد، وذلك بالرجوع إلى كتب التخريج.
الدراسات السابقة:

لقد سبق هذا البحث دراسات كثيرة تتلاقى معه في بعض الجوانب، ويمكن الإشارة إلى بعضها، كما يلي:
١- تدابير الاستقرار الأسري في مرحلة ما قبل الزواج في الفقه الإسلامي، د. علي محمد أحمد، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد ٤٧، أكتوبر ٢٠٢٤م، ١٤٤٦هـ:

والبحث كما هو ظاهر في عنوانه يتعلق بتدابير الاستقرار الأسري، لكن في مرحلة ما قبل الزواج، وقد جاء البحث في ستة مباحث، كلها تتعلق بالخطبة، وأحكامها، والترغيب فيها، والفحص الطبي قبل الزواج، والكفاءة، وتيسير المهور، فهو يتلاقى مع بحثنا في هذا الباب فقط.

٢- دور الأساس العقدي في تعزيز الأمن الأسري - دراسة قرآنية - د. روان فوزان الحديد، بحث منشور في مجلة جامعة الكويت، العدد ١٢٣، السنة ٣٥، ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/ديسمبر ٢٠٢٠م:

والبحث جاء في مبحثين، الأول تناول مفهوم الأساس العقدي والأمن الأسري، والثاني تناول أثر الاعتقاد الصحيح في تعزيز الأمن الأسري بين الزوجين، ثم أثره في علاقة الآباء بالأبناء، ثم أثره في علاقة الإخوة.

٣- الهدى النبوي في التأسيس لاستقرار الأسرة قبل الزواج، د. سليمان بن عبد الله القصير، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٩، ج ١، ربيع الآخر ١٤٣٨هـ:

كما هو ظاهر من عنوانه، فهو خاصٌ بالهدي النبوي في استقرار الأسرة، وقد ركّز البحثُ على اختيار شريك الحياة الزوجية، فجعل مبحثاً لضرورة حسن الاختيار، ثم مبحثاً آخر للخصال المطلوبة في الزوجين، ثم مبحثاً ثالثاً بعنوان الأساس الشرعي لاختيار الزوجين، ثم مبحثاً رابعاً للحرية في اختيار الزوجين، ثم مبحثاً خامساً للكفاءة بين الزوجين وأثرها في الاستقرار الأسري، وفي كل ذلك يركز الباحث على ما ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٤- التحكيم في الشقاق بين الزوجين ودوره في الاستقرار الأسري -دراسة نظرية تطبيقية - د. زينب زكريا علي معابدة، ود. علي محمد أحمد رابعة، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، مجلد ٨، العدد ٢، ربيع الآخر ١٤٣٦هـ/يناير ٢٠١٥م:

والبحثُ ركز على أهمية التحكيم، وأثره في الاستقرار الأسري، ثم تطرق في المبحث الأخير إلى جوانب عملية في التحكيم، حيث رجع إلى بعض المحاكم، وأخذ عينةً من مائة ذكر وأنثى، وحصل على نتائج وتوصياتٍ للمحكمين في النزاعات الزوجية، فالبحت كُله يدور عن موضوع التحكيم فقط.

٥- رعاية حدود الله في الأسرة - دراسة قرآنية - د. هدى بنت دليجان الدليجان، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١، شوال ١٤٣٢هـ:

والبحثُ يتعلق بمراعاة حدود الله في الالتزام بالواجبات، وترك المحرمات، وعدم التعدي على حدود الله تعالى، وذلك في أحكام الزوجين في الصيام، والطلاق، والطهارة، وكذلك مراعاة حدود الله للأسرة كُله في أحكام الميراث.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، بها أهمية الموضوع، وأهدافه، ومشكلته، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطته، ثم أربعة مباحث، وخاتمة، بها أهم النتائج والتوصيات.

وجاءت مباحث هذا البحث، كما يلي:

المبحث الأول: التعريف ببعض المصطلحات:

وتم تقسيمه على مطلبين، هما:

المطلب الأول: تعريف الضوابط الشرعية.

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار الأسري.

المبحث الثاني: الأسس والضوابط الشرعية المنظمة للعلاقة بين الجنسين

ومقاصدها:

وتم تقسيمه على مطلبين:

المطلب الأول: مقاصد العلاقة بين الجنسين.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للعلاقة بين الجنسين.

المبحث الثالث: الضوابط الشرعية بين الجنسين داخل الأسرة:

وتم تقسيمه على ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للزواج.

المطلب الثاني: الحقوق الزوجية.

المطلب الثالث: الحقوق الأسرية الشاملة.

المبحث الرابع: أثر الضوابط الشرعية في تحقيق الاستقرار الأسري:

وتم تقسيمه على مطلبين، هما:

المطلب الأول: أهمية الاستقرار الأسري.

المطلب الثاني: الوسائل الشرعية لتحقيق الاستقرار الأسري.

المبحث الأول: التعريف ببعض المصطلحات

إنَّ الحكمَ على الشيء فرغَ عن تصوُّره؛ فكان لا بدَّ من التعريف ببعض المصطلحات التي وردت في هذا البحث؛ حتى تعظَّم الإفادة من الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه المصطلحات، ويمكن تقسيم هذا المبحث على مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول: تعريف الضوابط الشرعية.

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار الأسري.

المطلب الأول: تعريف الضوابط الشرعية

يُعرَّف الضابطُ - لغةً - بأنه الحفظُ والحزمُ، "وبابه ضرب، ورجل (ضابط) أي حازم"^(١)، ويطلق على لزوم الشيء وعدم مفارقتِه^(٢)، وأما اصطلاحاً، فللعلماء في تعريفه أقوالٌ كثيرةٌ وتختلف في تحريره، فقد عرفه تاج الدين السبكيُّ بأنه القضيةُ الفقهيةُ الكليةُ التي ينطوي تحتها عدةُ فروعٍ فقهيةٍ متشابهة^(٣)، ويفرق ابنُ نجيمٍ المصريُّ بين القاعدة والضابط؛ فيقول: إن "القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابطُ يجمعها من باب واحد، هذا هو الأصل"^(٤).

إذن، يوجد تقاربٌ بين مصطلحي الضابط والقاعدة، وأحياناً يحدث تداخلٌ بين المصطلحين عند بعض العلماء، فإن "طريقة جمهورٍ من يصنّف في قواعد الفقه لا يفرقون بحسب التتبع، فتجدُهم يذكرون كتب القواعد، ويقولون: قاعدة، فيذكرون قاعدةً كُليّةً في أبواب الفقه كلّها أو في أكثرها،

(١) مختار الصحاح، الرازي، مادة ضبط، ج ١٨٢.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة ضبط، ج ٧، ص ٣٤٠.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، ج ١، ص ١١.

(٤) الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص ١٣٧.

أو يذكرون قاعدة في باب واحد، وهي إذا كانت في باب واحد؛ فإنها تكون ضابطاً، ومع هذا هم يسمونه قاعدةً، وهذا يقع كثيراً في قواعد الحافظ ابن رجب - رحمه الله، وكذلك كتابُ الفروقِ للقرائبي، رحمه الله، وغيرهم ممن كتب في قواعد الفقه، فتجدُّهم لا يفرقون بين القاعدة والضابط، بل بعضهم قد يذكر ضوابط كثيرةً، وقلَّ أن يذكر قاعدةً، ويسميه كتابَ القواعد، أو قواعدَ الفقه، أو عبارةً نحو هذا؛ فلماذا تجدهم لا يفرقون، وكثير منهم فرّق من جهة الاصطلاح، لكن من جهة العمل والتطبيق لا يفرقون، فكثير منهم يقولون: إن القاعدة تكون في جميع أبواب الفقه أو في أكثرها^(١).

لقد تطور استخدامُ العلماء لهذا المصطلح، فمنهم من استعمله بمعنى الحكم الفقهي، وبعضهم بمعنى تعريف الشيء، وآخرون بمعنى المقياس الذي يكون علامةً على تحقيق المعنى، وبعضهم استعمله بمعنى تقييد اللفظ المطلق وبيان المجمل وتوضيح المشكل، وبعضهم اختار أن يكون الضابطُ هو الأحكامُ الفقهية، والمسائلُ الجزئية، والصورُ المتشابهة في موضوع واحد^(٢).

إن التعريف الأقرب لمصطلح (الضوابط) - في بحثنا هذا - هو أن الضوابط يُقصدُ بها الأحكامُ الفقهية، والمسائلُ الجزئية، والصورُ المتشابهة في موضوع واحد.

(١) شرح القواعد السعدية، عبد المحسن الزامل، ص ٨.

(٢) انظر: الضوابط الشرعية لسجن المرأة في الفقه الإسلامي، د. ابتسام بنت بلقاسم بن

عايض القرني، ص ٢٧٩.

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار الأسري

١- تعريف الاستقرار:

الاستقرار - لغةً - مأخوذ من الجذر (قَرَّ) بمعنى الدوام والاستمرار، فيقال: قَرَّ بالمكان، أي سكن طويلاً، والقَرار هو المستقرُّ من الأرض^(١)، وأما الاستقرار الاصطلاحيُّ فهو مأخوذ من المعنى اللغويِّ، حيث يقصد به الطمأنينة والسكينة، ويستعمل لوصف أوضاع الأفراد أو المجتمعات إذا كانت تعيش في أمنٍ وسكينةٍ وسلامٍ وأمان.

لو أنزلنا هذا التعريفَ على الأسرة؛ فإن الاستقرارَ الأسريَّ يقصد به السلامُ النفسيُّ والسكينةُ والطمأنينةُ التي تسود العلاقةَ بين الزوجين، ويمتدُّ أثرها إلى الأولاد، ويسودُّ في الأسرة كلُّ ما يدعم هذه الحياةَ من مودةٍ ورحمةٍ وتسامحٍ وبرٍّ وإحسانٍ.

٢- تعريف الأسرة:

الأسرة - لغةً - من الفعل أسَرَ، وهي بمعنى: الدرع الحصينة، وهي عشيرةُ الرجل وأهله، وهي الجماعةُ يربطها أمرٌ مشترك^(٢)، فالأسرةُ مبنيةٌ على القوة والشدِّ والتمسك، وهي المعاني المعنويةُ التي اشتمل عليها معنى الأسرة في المعنى الاصطلاحيِّ، فإن تعريف الأسرة من الناحية الاصطلاحية قد وردت فيه عدة تعريفات، فقد عرفها ابن الأثير بأنها "عشيرةُ الرجل وأهلُ بيته؛ لأنه يتقوى بهم"^(٣)، ومعنى الأسرة في هذا التعريف واسعٌ ويشمل أطرافاً كثيرةً، لذلك قسّم بعض العلماء الأسرة على

(١) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة قرر، ج ٢، ص ٧٢٥.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة قرر، ج ٥، ص ٨٤، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة قرر، ج ٢، ص ٧٢٥.

(٣) النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، مادة أسر، ج ١، ص ٤٨.

ثلاث دوائر حسب علاقات النسب والرحم بين أفرادها، وذلك كما يلي^(١):

- ١- الأسرة الصغرى: وهي المكونة من زوج وزوجة وأولاد.
 - ٢- الأسرة الوسطى: وهي التي تضم الدرجة الثانية من الآباء والأجداد والإخوة والأخوات، والأعمام والأخوال، وهي مدار صلة الرحم.
 - ٣- الأسرة الكبرى: وهي المجتمع المسلم من جيران وأصدقاء وزملاء، وغير ذلك، وتدخل في نطاق الإحسان لجميع المسلمين وبرهم.
- إن بحثنا - هنا - يركز على النطاق الأول (الأسرة الصغرى) وهي المكونة من زوج وزوجة وأولاد، ونختار لها هذا التعريف، بأنها "الجماعة المعتمدة نواة المجتمع، والتي تنشأ برابطة زوجية بين رجل وامرأة، ثم يتفرع عنها الأولاد، وتظل ذات صلة وثيقة بأصول الزوجين من أجداد وجدات، وبالحواشي من إخوة وأخوات، وبالقرابة القريبة من الأحفاد والأسباط والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم"^(٢)

(١) انظر: الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، د. وهبة الزحيلي، ص ٢٠.

(٢) الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، د. وهبة الزحيلي، ص ٢٠.

المبحث الثاني: الأسس والضوابط الشرعية المنظمة للعلاقة بين الجنسين

ومقاصدها

لقد أرسى الإسلام ضوابط محددة للعلاقة بين الجنسين بوجه عام، وهذه الضوابط تهدف إلى حفظ العفة، وصيانة الأعراض، ومنع الفتنة، وسد أبواب الذرائع الموصلة إلى الفاحشة. هذه الضوابط تُعد جزءاً مهماً لتحقيق مقاصد الشريعة الغراء، حيث جاءت الأحكام الشرعية وسطاً بين طرفين، وهدىً بين ضاللتين، فلم تهمل الغرائز الطبيعية والميل الفطري بين الجنسين، وفي الوقت نفسه لم تترك الباب على مصراعيه لهذه الغرائز، لكن راعتها بضوابط محكمة، وفي إطار القيم والآداب الإسلامية، ويخطئ كثيرون عندما يعتقدون أن الإسلام جعل العلاقة بين الجنسين علاقة صراع وتنافس وتباغض، وهذا ادعاء باطل، فقد ثبت في الكتاب والسنة أن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وتعاون ومحبة ومودة، فإن النساء شقائق الرجال، كما هو ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)، فالمرأة هي الأم، والابنة، والأخت، والزوجة، والعمّة، والخالّة، إلى غير ذلك من ذوات الأرحام اللائي يجب على المسلم حبّهن وإكرامهن والسعي في مصالحهن، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حُبب إلي من الدنيا النساء والطيب، وجُعلت قرّة عيني في الصلاة"^(٢)، وفي وصية صريحة منه صلى الله عليه وسلم يأمر الرجال بحسن معاملة

(١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يجد البلة في منامه، ج ١، ص ٦١، ورواه الترمذي، كتاب الطهارة، باب فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً، ج ١، ص ١٨٩، وصححه الألباني، انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ١، ص ٣٩٩.

(٢) رواه النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، ج ٧، ص ٦١، ورواه أحمد في المسند، ج ١٩، ص ٣٠٥، وحسنه الألباني، انظر: مشكاة المصابيح، ج ٣،

النساء، حيث قال: "استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه؛ كسرته، وإن تركته؛ لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء"^(١).

وبناء عليه؛ تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، هما:

المطلب الأول: مقاصد العلاقة بين الجنسين.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للعلاقة بين الجنسين.

المطلب الأول: مقاصد العلاقة بين الجنسين

تبين أن العلاقة بين الجنسين ليست علاقةً عداوة، بل هي علاقةٌ تكاملٍ وتعاونٍ، لكن ضمن ضوابطِ الشرعِ الحنيفِ، ولهذه الضوابطِ مقاصدُ ساميةٌ وغاياتٌ كريمةٌ، وهي تتدرج ضمن المقاصد الكلية للشرع الحكيم، ويمكن الإشارةُ إلى هذا المقاصدِ والأهدافِ المرجوةِ من العلاقة بين الرجل والمرأة، وذلك كما يلي:

١. حماية الأعراس.

٢. سدُّ الذرائع ومنعُ الفواحش.

٣. بناء الأسرة الصالحة.

٤. حفظ النسل.

ص ١٤٤٨.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، ج ٤، ص ١٣٣، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، ج ٢، ص ١٠٩١.

أولاً: حماية الأعراس:

إن الأحكام الشرعية شاملة وكاملة؛ لأنها ربانية المصدر، وقد شملت في أحكامها كل ما ينصلح به حال الفرد والمجتمع، ومن بين القيم الراقية التي حظيت باهتمام كبير في الشريعة الإسلامية حماية الأعراس، والتي تشمل صون كرامة الإنسان، وحفظ سمعته وخصوصيته من الاعتداء بالقول، أو الفعل؛ فإن العِرْضَ هو ما يُمدح به الإنسان، أو يُذم من الصفات الخلقية أو الأفعال، فيقال: "فلان نقي العِرْض، أي بريء من أن يُشتَم أو يُعاب". وقد قيل: عِرْضُ الرَّجُلِ حَسْبُهُ^(١)، وهو عامل مهم من كرامة المسلم التي يجب صونها، بل إنه من المقاصد الكلية الكبرى في الشريعة الإسلامية، فقد وردت الأوامر في الكتاب والسنة بها الحث على حماية الأعراس، والنهي عن الخوض فيها، فقد قال الله ﷻ ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات ١٢]، وقال ﷻ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا وَتَبْخَعًا أَكْثَرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأحزاب ٥٨]، وجعل الله تعالى عقوبات مغلظة على كل من يخوض في أعراض الناس؛ فقال ﷻ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور ٤]، وفي السنة المشرفة وردت نصوص كثيرة تؤصل لحرمة الأعراس وضرورة الحفاظ عليها، فمنها هذا الحديث الجامع لخصال خير كثيرة، فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: "صعد رسول الله ﷺ المنبر فنادى بصوت رفيع، فقال: (يا معشر من أسلم بلسانه، ولم يفض الإيمان إلى قلبه، لا تؤذوا المسلمين، ولا تعيروهم، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم؛ تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته؛ يفضحه ولو في جوف رحله)، ونظر ابن عمر يوماً إلى البيت أو إلى الكعبة فقال: (ما أعظمك

(١) الصحاح، الجوهري، ج ٣، ص ١٠٩١.

وأعظمَ حرمتك، والمؤمنُ أعظمُ حرمةً عند الله منك^(١)، فقد تقرر بما لا مزيد عليه، أن الدماء، والأموال، والأعراض لها في الشرع حرمةٌ شديدةٌ مؤكدة، وقد ورد التأكيدُ على ذلك في خطبة رسول الله العصماءِ في ذلك الموقفِ المشهودِ، يومَ عرفة، فقد ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: "فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم، بينكم حرامٌ، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ليلبغِ الشاهدُ الغائبَ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه"^(٢)، فالمسلم مطالبٌ أن يتهم نفسه، وأن يُمسك عن أعراض الناس، بل ويرى نفسه أقلَّ من غيره، "فإن من تتبع عورة أخيه؛ تتبَع الله عورته؛ فيفضحُه، ولو في جوف بيته، ولا يماريه، ويرى الفضلَ لكلِّ أحد على نفسه، أما الصغيرُ؛ فلأنه لم يعصِ الله وهو قد عصى، والكبيرُ؛ فلأنه أكثر عبادةً، والعالمُ لعلمه، والجاهلُ؛ لأنه قد عصى الله بجهله"^(٣).

بناءً عليه؛ ورد في الشرع الحنيف تحريمُ القذفِ، والغيبةِ والنميمةِ، والزنا، والتجسسِ، كما وردتِ الأوامرُ بالعفةِ، وغيضُ البصرِ، وحفظُ اللسانِ، والكلامِ الطيبِ، وإجمالاً كلُّ خلقٍ كريمٍ.

ثانياً: سدُّ الذرائعِ ومنعُ الفواحشِ:

إن سدَّ الذرائعِ يُقصد به المنعُ من أمرٍ مباح، لكنه يترتب عليه مفسدةٌ، فإن "معناه حسمُ مادةٍ وسائلِ الفساد؛ دفْعاً لها، فمتى كان الفعلُ

(١) سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن، ج ٤، ص

٣٧٨، وسننُه صحيحٌ، انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٢، ص ١٣٢٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا ترجعوا

بعدي كفاراً، ج ٩، ص ٥٠، وصحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص

والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأموال والأعراض، ج ٣، ص ١٣٠٥.

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، ج ٥، ص ١٧٧١.

السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة؛ منع مالك من ذلك الفعل في كثير من الصور، وليس سدُّ الذرائع من خواصِّ مذهب مالك، كما يتوهّمه كثير من المالكية، بل الذرائعُ ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ أجمعت الأمة على سده ومنعه وحسمه، كحفر الآبار في طرق المسلمين، فإنه وسيلةٌ إلى إهلاكهم، وكذلك إلقاء السمِّ في أطعمتهم، وسبُّ الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسبُّ الله تعالى عند سبِّها، وقسمٌ أجمعت الأمة على عدم منعه، وأنه ذريعةٌ لا تُسدُّ، ووسيلةٌ لا تحسم كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر، فإنه لم يقل به أحد، وكالمنع من المجاورة في البيوت خشية الزنى، وقسمٌ اختلف فيه العلماء، هل يُسدُّ أم لا؟ كبيع الآجال عندنا، كمن باع سلعةً بعشرة دراهم إلى شهر، ثم اشتراها بخمسة قبل الشهر^(١)، وقد ثبت في الكتاب والسنة المنع من أمور مباحة؛ حرصاً على عدم الوقوع في المحذور، فمن ذلك قولُ الله ﷻ ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام ١٠٨]، فمع أن سبَّ الأصنام والأوثان حقٌّ لا شيء فيه، ومع ذلك ورد النهي الإلهي عن سبِّها، لأنه أحياناً تكون الطاعة مفسدةً، فتخرج عن أن تكون طاعة، فيجب النهي عنها؛ لأنها معصيةٌ، لا لأنها طاعة، كالنهي عن المنكر، هو من أجل الطاعات، فإذا علم أنه يؤدي إلى زيادة الشرِّ؛ انقلب معصيةً، ووجب النهي عن ذلك النهي، كما يجب النهي عن المنكر^(٢).

إن سُدَّ الذرائع يمنع أموراً واجبةً أو مباحةً، ولذلك ورد منع الاختلاط بين الجنسين إلا بضوابط شرعية واضحة، كوجود المحارم، أو الفصل التام بينهما، وورد منع التبرج والسفور وإظهار الزينة؛ لأن كلَّ ذلك مفضٍ إلى الفاحشة وسببٌ من أسباب وقوعها، وورد منع الدخول على النساء، ومنع

(١) الفروق، القرافي، ج ٢، ص ٣٢.

(٢) الكشف، الزمخشري، ج ٢، ص ٥٦.

سفر المرأة سفرا طويلا إلا مع ذي محرم، ويلحق بذلك وضع ضوابط للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وضرورة ترشيدها ومراقبتها؛ حتى لا يترتب عليها مفسدٌ وآثارٌ كارثيةٌ على الفرد والمجتمع.

وأما منعُ الفواحشِ فهذا أمرُه ظاهرٌ وأدلُّه أكثرُ من أن تحصي، فقد ثبت بالكتاب والسنة تحريمُ النظرِ، والزنا، واللواط، وكلُّ ما يُفضي إلى هذه المحرماتِ من الاختلاطِ غيرِ المنضبط، والتبرج، وغيرِ ذلك، حيث ورد النهي عن الزنا، والنهي عن القرب منه، قال ﷺ ﴿وَلَا تُقْرَبُوا الرِّبَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء ٣٢]، فإن "التحذير من القرب من الزنى تحذيرٌ من مباشرة دواعيه وأسبابه، ولهذا أمر كلاً من المؤمنين والمؤمنات بغض البصر، فالنظرُ الآثمة سهمٌ من سهام إبليس، وهي بداية كل شر، كما نهى ومنع خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية؛ لأن الشيطان يجيد السفارة فيها، فيوسوس لكل منهما، ويزين الشرَّ ويأمر بالفحشاء" (١).

ثالثاً: بناء الأسرة الصالحة:

إن الأسرة هي أساسُ بناءِ المجتمع، وهي المؤسسة الأولى التي تُشكِّل قيمه وأخلاقه، لذلك ورد في الشريعة الإسلامية الاهتمامُ ببنائها على أسس صالحةٍ ودعائمٍ قويةٍ، وتكوينُ هذه الأسرة الصالحة يعدُّ أحدَ المقاصدِ العليا للعلاقة بين الجنسين، حيث تُنظَّمُ هذه العلاقة وفق ضوابطٍ شرعيةٍ تحفظ كرامةَ الإنسان، وتضمن استقرارَ المجتمع، فإن هذه الأسرة الصالحة هي تلك التي تقوم على أسسٍ شرعيةٍ وأخلاقيةٍ، تحقق السكينة والمودة والرحمة بين أفرادها، وتُرتي النشء على القيم الإسلامية. وقد جعل الإسلامُ الزواجَ آيةً من آياته، فقال ﷺ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم ٢١]، وامتنَّ الله على

(١) التفسير الوسيط، مجمع البحوث الإسلامية، ج ٥، ص ٧٥٣.

عباده بالكثير من النعم، ومن أهم هذه النعم أن رزقهم الأزواج والأولاد والأحفاد؛ فقال ﷺ ﴿ وَاللَّهِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيِّنٌ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ [النحل ٧٢].

لقد وردت الأحكام الشرعية تحت على الزواج والتعجل به لكل مقتدر؛ فقال رسول الله ﷺ: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج، ومن لم يستطع؛ فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء"^(١)، كما رغب الشارع الحكيم في تكوين الأسرة زوجاً وزوجةً وأولاداً وأحفاداً، فقال رسول الله ﷺ: "تزوجوا الولودَ الدودَ، فإني مكاتر بكم"^(٢)، كما تواترت النصوص على ضرورة تربية الأولاد وتعليمهم وزرع القيم الدينية والخلقية في قلوبهم، فقال ﷺ: "ألا كلكم راعٍ، وكلكم مسئولٌ عن رعيتِهِ، فالأميرُ الذي على الناسِ راعٍ، وهو مسئولٌ عن رعيتِهِ، والرجلُ راعٍ على أهل بيته، وهو مسئولٌ عنهم، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ بعلها وولده، وهي مسئولةٌ عنهم، والعبدُ راعٍ على مال سيده، وهو مسئولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيتِهِ"^(٣)، فمسئولية الزوج وزوجته بعد الزواج عظيمة؛ حتى ينشأ أطفال المسلمين في بيئة دينية وخلقية تراعي القيم الإسلامية والأخلاق الكريمة التي جاء بها الشرع

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج، ج ٧، ص ٣.

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ج ٢، ص ٢٢٠، ورواه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، ج ٦، ص ٦٥، وصححه الحاكم في تعليقه على المستدرک، ج ٢، ص ١٧٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب العبد راعٍ في بيت سيده، ج ٣، ص ١٥٠، ورواه مسلم، واللفظ له، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، ج ٣، ص ١٤٥٩.

الحنيف؛ فتكون الأسرة مترابطةً متعاونةً محافظةً على شعائر الدين وقيمه وتعاليمه.

رابعاً: حفظ النسل:

إن مقصدَ حفظِ النسلِ من المقاصد الكلية لشريعة الإسلام، وقد كانت العربُ تتساهل في قتل بناتها والتخلصِ منهن، فجاء النهيُ صريحاً، وورد التبكيتُ الشديدُ لكلِّ من يفعل ذلك، فقال الله ﷻ ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير ٩٨و٩٩]، وورد النهيُ عن قتل الأولادِ مخافةَ الفقر؛ فقال ﷻ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَشِيَّةً اِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء ٣١]، فحفظُ النسلِ مقصدٌ عظيمٌ من مقاصد الدين، ويترتب عليه العملُ والسعيُّ على كل ما يتحقق به هذا المقصدُ بتحري الزواج الشرعيِّ القائم على الاختيار الصالح من أصحاب الدين والخلق، والعملُ على حفظ هذا النسلِ من النواحي الصحية والتربوية والاجتماعية، وليس أدلَّ على أهمية هذا المقصدِ من أن أنبياء الله عليه السلام كانوا يطلبون الأولادَ حتى وهم في أعمار متقدمة، فنبيُّ الله زكريا عليه السلام، بلغ من العمر عتياً، وكان زوجته عاقراً، ومع ذلك طلب الولد؛ فقال ﷻ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا* وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا* يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم ٤: ٦]، وكذلك نبيُّ الله إبراهيم عليه السلام، وهو كبير في السن وامرأته عجوزٌ، قال ﷻ ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات ١٠٠].

لقد شرع الله الحدودَ المغلظةَ كحدِّ الزنا واللواطِ والقذفِ صيانةً للنسل وحفظاً له من الضياع أو اختلاطِ الأنساب، وتكثيراً لسواد الأمة^(١)، ولذلك فإن ربَّ الأسرة والقيِّمَ عليها مسئولٌ أمام الله عن صحة أبناء الأسرة، فيقدم

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ج ٧، ص ٢٦٦.

لهم الطعام والشراب والدواء وكل ما يحتاجونه للبقاء على قيد الحياة، وهم أسوياء أصحاب لا يعانون من ضعف أو مرضٍ أو أيِّ بلاءٍ يؤثر على حياتهم.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للعلاقة بين الجنسين

بعد أن عرضنا مقاصد الشريعة في العلاقة بين الرجل والمرأة، فإننا نعرض للضوابط الشرعية التي تحقق هذه المقاصد والغايات، ويمكن ذكر هذه الضوابط، كما يلي:

١. تحريم الاختلاط غير المنضبط.
٢. غضُّ البصر.
٣. تحريم التبرج.
٤. التعامل بالحشمة والوقار.

أولاً: تحريم الاختلاط غير المنضبط:

الاختلاط بين الجنسين من الأمور التي كثرت في العصور المتأخرة، فأحياناً تستدعيه الضرورة والمصلحة، وأحياناً يكون غير ذلك، وتختلف أنواع الاختلاط، فأحياناً يكون منضبطاً، وأحياناً منفلتاً، لذلك فإن الحكم على الاختلاط يرتبط بلوازمه المترتبة عليه، فقد يكون محرماً؛ إذا فقد ضوابطه الشرعية، كأن يكون فيه تبرجٌ وسفورٌ وتلامسٌ وميوعةٌ، وقد يكون الاختلاط مباحاً بوجود ضوابطه والالتزام فيه بالأحكام الشرعية، قال ابن عابدين: "وحيث أبحنا لها الخروج؛ فبشرط عدم الزينة في الكل، وتغيير الهيئة إلى ما لا يكون داعيةً إلى نظر الرجال واستمالتهم"^(١).

إذن، الاختلاط نوعان، كما يلي:

(١) رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ج٣، ص١٤٦.

١ - الاختلاط المحرم:

ويكون من صفات هذا الاختلاط:

أ- الخلوّة والنظرة المحرمة.

ب- التبذّل، والميوعة، وعدم الاحتشام.

ج- العبث، واللهو، وملامسة الأبدان.

٢ - الاختلاط الجائز:

هو الاختلاط الذي تقتضيه الضرورة والمصلحة، ويكون وفق الضوابط الشرعية، من عدم الخلوّة، والملامسة، والتبذّل، والميوعة، كخروجها لصلاة الجمعة والعيد، وفريضة الحجّ في رفقة موثوقة من الرجال، ويجوز لها الخروج للبيع والشراء وقضاء مصالحها^(١).

إن المسلم والمسلمة عند الاضطرار إلى ولوج المجتمعات المختلطة؛ فإنهما يتسلحان بالضوابط الشرعية، فقد حذر رسول الله ﷺ من الاختلاط المحرم؛ فقال: "إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء"^(٢)، فوجب في حق الرجال الحذر من فتنة النساء؛ حيث إنها من أشدّ الشهوات في هذه الدنيا، ومعنى قول رسول الله ﷺ (اتقوا النساء)، أي: "احذروهن بأن تميلوا إلى المنهيات بسببهن، وتقعوا في فتنة الدم لأجل الافتتان بهن، (فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء) أي: في شأنهن وأمرهن، وقال الطيبي - رحمه الله: (احذروا أن تميلوا إلى النساء بالحرام وتقبلوا أقوالهن؛ فإنهن ناقصات عقل لا خير في كلامهن غالباً)، وهو

(١) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢، ص ٢٩١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل

النار النساء. ج ٤، ص ٢٠٩٤.

تخصيص بعد تعميم، إشارة إلى أنها أضُرُّ ما في الدنيا من البلايا^(١)، ومن أمثلة الاختلاط المنضبط ما كان يحدث في عهد رسول الله ﷺ، فقد قالت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها: "إن النساء في عهد رسول الله ﷺ كنَّ إذا سلمن من المكتوبة؛ فمن، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله ﷺ؛ قام الرجال"^(٢).

ثانياً: غَضُّ البصر:

لقد وردت الأوامر صريحة في الكتاب والسنة للرجال بوجوب غَضِّ البصر عن النظر إلى النساء الأجنيات، وللنساء بغض البصر عن النظر للرجال الأجانب؛ حيث إن النظر المحرم يترتب عليها كوارث خطيرة، ويُعدُّ أحدَ الأسباب الرئيسة في وقوع الفواحش في المجتمع، قال الله ﷻ ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور ٣٠]، وقال عن المؤمنات ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور ٣١]، لقد ذكر الله تعالى الحكمة من غَضِّ البصر وحفظ الفرج، إنها التزكية، وقد جمع الله في الآيتين الكريمتين بين غَضِّ البصر وحفظ الفرج "تتبيها على عظم خطر النظر؛ فإنه يدعو إلى الإقدام على الفعل"^(٣)، ولولا خطورة النظر، وأثره في القلب وتهيج الغرائز والمشاعر؛ لما ورد التنبيه الشديد على غَضِّه؛ فإنه "الباب الأكبر إلى القلب، وأعمُر طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته. ووجب التحذير منه، وغضه واجب عن جميع المحرمات، وكل ما يُخشى الفتنة من

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، ج ٥، ص ٢٠٤٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل، ج ١، ص ١٧٢.

(٣) لطائف الإشارات، القشيري، ج ٢، ص ٦٠٧.

أجله"^(١)، فالنظرة سهمٌ خطيرٌ يترك صاحبه في قلقٍ وحيرة، وقد عبّرت امرأةٌ عن هذا المعنى؛ حيث روى الإمامُ الخرائطيُّ بسنده عن الأصمعيِّ، أنه قال: "رأيت جاريةً بالطواف كأنها مهاةٌ رملٍ، فجعلت أنظر إليها، وأملاً عيني من محاسنها، فقالت لي: يا هذا، ما شأنك؟ قلتُ: وما عليك من النظر؟ فأنشأت تقول:

وكنّت متى أرسلتَ طرفك رائداً ... لقلبك يوماً أسلمتُك المحاجرُ

رأيتَ الذي لا كلّه أنت قادرٌ ... عليه ولا عن بعضه أنت صابرٌ"^(٢)

لقد وردتِ الأوامر بغضِ البصر في حديث رسول الله ﷺ، فقد سأله جريزُ بنُ عبدِ الله عن نظرِ الفجأة؛ فقال جريز: "أمرني أن أصرف بصري"^(٣)، فأحياناً يفاجأ الإنسانُ بامرأةٍ تظهر أمامه في طريق ونحوه، والله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، فيعفو الله عن النظرة الأولى، وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام: "يا عليّ لا تُتبعِ النظرةَ النظرةَ، فإن لك الأولى، وليست لك الآخرة"^(٤)، وبلغ من خطورة النظر أن جعله رسول الله ﷺ نوعاً من الزنا، فقال: "إن الله كتب على ابن آدم حظّه من الزنا، أدرك ذلك لا محالةً، فزنا العينِ النظرُ، وزنا اللسانِ المنطقُ، والنفس تمنى وتشتهي، والفرجُ يصدق ذلك أو يكذب"^(٥).

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج ١٢، ص ٢٢٣.

(٢) اعتلال القلوب، أبو بكر الخرائطي، ج ١، ص ١٣٨.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب نظر الفجاءة.

(٤) رواه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، ج ٢، ص ٢٤٦، ورواه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في نظرة الفجاءة، ج ٥، ص ١٠١، وقد صححه الهيثمي في مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٧٧، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، ج ٦، ص ٣٦٤.

(٥) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، ج ٨،

ثالثاً: تحريم التبرج:

التبرجُ هو "إظهارُ الزينة وما يُستدعى به شهوةُ الرجل" (١)، وقد ورد الحكم صريحاً بحرمة التبرج؛ فقال الله ﷻ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب ٣٣]، ويُقصد بتبرج الجاهلية الأولى "تبرجُ النساء أيامَ جاهلية الكفر الأولى؛ إذ لا دينَ يمنعهم، ولا أدبَ يزعُهم، والتبرجُ، فسّر بالتبختر والتكسر في المشي. وبإظهار الزينة وما يُستدعى به شهوةُ الرجل، ولبس رقيق الثياب التي لا تواري جسدَها. وبإبداء محاسن الجيد والقلائد والفُرط، وكلُّ ذلك مما يشمله النهي، لما فيه من المفسدة والتعرّض لكبيرة" (٢)، وقد أمر الله ﷻ أمهات المؤمنين وجميع النساء بضرورة الاحتشام وعدم إظهار العورة؛ فقال ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَلزَّوْجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٩]، وأمرهن بعدم إظهار الزينة إلا ما هو مسموح بإظهاره؛ فقال ﷻ ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور ٣١]، فالأمر صريح بالتستر والعفاف، والنهي واضح في عدم إبداء الزينة، والمقصود بالزينة التي ورد النهي عن إظهارها في قوله (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ)، فإنها "ما تزينت به المرأة من حُلِّيٍّ أو كحلٍّ أو خضابٍ، والمعنى ولا يُظهرن مواضع الزينة؛ إذ إظهار عين الزينة، وهى الحلى ونحوه مباح، فالمراد بها مواضعها، أو إظهارها

=

ص ٥٤، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب قُدْر على ابن آدم حظه من

الزنا وغيره، ج ٤، ص ٢٠٤٦.

(١) لسان العرب، مادة (برج)، ج ٢، ص ٢١٢.

(٢) محاسن التأويل، القاسمي، ج ٨، ص ٦٧.

وهي في مواضعها؛ لإظهار مواضعها لا لإظهار أعيانها، ومواضعها الرأس والأذن والعنق والصدور والعضدان والذراع والساق، فهي للإكليل والقرط والقلادة والوشاح والدمج^(١) والسوار والخلخال (إلا ما ظهر منها) إلا ماجرت العادة والجبلة على ظهوره، وهو الوجه والكفان والقدمان، ففي سترها حرج بين؛ فإن المرأة لا تجد بدءاً من مزاولة الأشياء بيديها ومن كشف وجهها، خصوصاً في الشهادة والمحاكمة والنكاح، وتضطر إلى المشي في الطرقات وظهور قدميها، وخاصة الفقيرات منهن (وَلْيَضْرِبْنَ) وليضعن من قولك: ضربت بيدي على الحائط، إذا وضعتها عليه (بِخُمْرِهِنَّ) جمع خمار (على جُبُوبِهِنَّ) بضم الجيم مدني وبصري وعاصم، كانت جيوبهن واسعة تبدو منها صدورهن وما حواليتها، وكن يسدلن الخمر من ورائهن؛ فتبقى مكشوفة؛ فأمرن بأن يسدلنهن من قدامهن حتى تغطينها^(٢).

لقد بلغ من أهمية ستر المرأة وعدم تبرجها أنه قد جعل من بنود مبايعة النساء الحرص على التستر وعدم التبرج، فقد جاءت أميمة بنت رُقَيْقَةَ^(٣) رضي الله عنها إلى رسول الله ﷺ تبايعه على الإسلام، فقال: "أبايعك على أن لا تشركي بالله شيئاً، ولا تسرقني ولا تزني، ولا تقتلي ولدك،

(١) الدمج: هو كجندب، ويجوز فيه فتح اللام وضمها، وهو ما يلبس في العضد من الحلي، انظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة (دمج)، ج ٥، ص ٥٧٩.

(٢) تفسير النسفي، ج ٢، ص ٥٠٠.

(٣) هي: "أميمة بنت عبد"، ويقال: عبد الله بن جواد بن عمير بن الحارث بن حارثة... أمها رُقَيْقَةُ بنتُ خويلد أختُ خديجة بنت خويلد" تاريخ دمشق، ابن عساکر، ج ٦٩، ص ٤٧.

ولا تأتي ببهتان تفتريه بين يديك ورجليك، ولا تتوحي، ولا تبرجي تبرج
الجاهلية الأولى" (١).

رابعاً: التعامل بالحشمة والوقار:

لم يحرم الإسلام التعامل بين الجنسين، لكنه أباحه بضوابط محكمة؛
لأنه في أحيان كثيرة توجد ضرورات وحاجات تستلزم كثيراً من التعامل، في
بيع وشراء، وتحصيل علم، وتداوي، وغير ذلك مما يحتاجه الناس لتنظيم
حياتهم وكسب معاشهم، فلم يحرم الشارع الحكيم كل التعاملات بين المرأة
والرجل، ولم يفتح الباب على مصراعيه بلا قيد أو شرط، والناظر إلى قيم
الإسلام وأخلاقه؛ يتبين له أن الحشمة والوقار والحياء من أعظم الأمور
التي وردت في الشريعة الغراء، وإذا كانت هذه الأخلاق ضرورية في كل
المعاملات؛ فإن الحاجة إليها تكون أشد عند التعامل بين الجنسين لخطورة
الآثار المترتبة على عدم انضباط هذا التعامل وانفلاته، فإن التزام الحشمة
والوقار يجعل الجنسين يلتزمان بحسن الكلام، والحياء، والتستر، والبعد عن
الفحش، والسب، والميوعة، وكل ما هو قبيح، ويكفي المسلم أن يعلم أن
رسول الله خص الحياء؛ فذكره من شعب الإيمان، حيث قال: "الإيمان بضع
وسبعون - أو بضع وستون - شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها
إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان" (٢)، وكان رسول الله
أسوة حسنة وقدوة طيبة في كل شيء، وخاصة أخلاقه الكريمة، فقد
وصفه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، فقال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم أشد حياءً من العذراء في

(١) رواه أحمد في المسند، وصححه محققه شعيب الأرنؤوط، ج ١١، ص ٤٣٧، وحكم
عليه الهيتمي بأن رجاله ثقات، انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٦، ص ٣٧.
(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، ج ١، ص ١١، ورواه
مسلم في صحيحه، واللفظ له، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، ج ١، ص ٦٣.

خدرها، فإذا رأى شيئاً يكرهه؛ عرفناه في وجهه"^(١)، وها هو يعلم أصحابه أهمية الحياء وقيمته، فقد "مر ﷺ على رجل، وهو يعاتب أخاه في الحياء، يقول: إنك لتستحيي، حتى كأنه يقول: قد أضرب بك، فقال رسول الله ﷺ: (دعه؛ فإن الحياء من الإيمان)"^(٢).

لقد جاء الأمر صريحا للنساء بعدم الخضوع في القول؛ لأن ثم نفوساً مريضة، قد تضعف أمام تكسر المرأة في كلامها وخضوعها فيه، فقال ﷺ ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ اتَّقِيْنَ فَلَآ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب ٣٢] فالنهى صريح عن الخضوع بالقول، أي: "لا تُلنَّ بالقول للرجال، ولا تُرققن الكلام، (فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ) أي: فجورٌ وشهوةٌ، وقيل نفاقٌ، والمعنى: لا تقلن قولاً يجد منافقٌ أو فاجرٌ به سبيلاً إلى الطمع فيكنن، والمرأة مندوبةٌ إلى الغلظة في المقالة؛ إذا خاطبت الأجنبي لقطع الأطماع، (وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا) لوجه الدين والإسلام بتصريح وبيان من غير خضوع"^(٣).

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من لم يواجه الناس بالعتاب، ج ٨، ص ٢٦، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب كثرة حياته صلى الله عليه وسلم، ج ٤، ص ١٨٠٩.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الحياء، ج ٨، ص ٢٩.

(٣) تفسير البغوي، ج ٦، ص ٣٤٨.

المبحث الثالث: الضوابط الشرعية بين الجنسين داخل الأسرة

تُعدُّ الأسرة في المجتمع الإسلامي هي اللبنة الرئيسة في بناء مجتمع قوي متماسك مترابط تسوده المودة والرحمة، ولتحقيق هذه العلاقات الطيبة؛ فقد وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط دقيقة تحكم التفاعل بين الجنسين سواءً أكانوا أزواجًا، أم أولادًا، أم آباءً، أم ذوي رحم، وسوف نتناول في هذا المبحث أهم هذه الضوابط الشرعية من خلال ثلاثة مطالب رئيسة، كما يلي:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للزواج.

المطلب الثاني: الحقوق الزوجية.

المطلب الثالث: الحقوق الأسرية الشاملة.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للزواج

مما لا شك فيه، أن الزواج في الإسلام ميثاقٌ غليظٌ، وشراكةٌ قوية، وعقدٌ متينٌ، لأنه الميثاقُ الذي يترتب عليه تكوينُ أسرة، وتربيةُ أولاد، وسكنٌ ومودةٌ ورحمةٌ لكل أفرادها، وإذا صلحت هذه الأسرة؛ صلح المجتمعُ كُلُّه، ولذلك لم يكنِ الزواجُ مجردَ عقدٍ بين طرفين، مثل عقود البيوع والشراكات الأخرى، لكن الله وصفه بالميثاق الغليظ؛ فقال ﷺ ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النور ٣١]، وقد فسر ابن عباسٍ رضي الله عنهما الميثاقَ الغليظَ بأنه: إمساكٌ بمعروف، أو تسريحٌ بإحسان^(١).

إن الزواج - لغةً - هو الاقتران، فمعناه: "اقتران الزوج بالزوجة، أو الذكر بالأنثى"^(٢)، والزواج في الإسلام ليس مجردَ اقترانٍ بين الجنسين، ولكن يُقصدُ به عقدُ النكاح، والنكاحُ هو الوطاء، وقد يكون العقدُ دون

(١) رواه الطبري في تفسيره، ج ٤، ص ٥٤٩.

(٢) المعجم الوسيط، مادة (زوج)، ج ١، ص ٤٠٥.

الوطء^(١)، وأما النكاح في المصطلح الفقهيّ، فهو "عقدٌ يفيد ملكَ المتعة، أي حلَّ استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانعٌ شرعيّ"^(٢).

حُكْمُ الزَّوْجِ فِي الْإِسْلَامِ:

تبيين مما سبق أهمية الزواج وقيّمته في شريعة الإسلام، لكنّ حكم الزواج من حيث الوجوب، أو الندب، قد اختلفت فيه أقوال العلماء، وإن كان أصلُ الزواج مستحبًّا، فقد حثَّ رسول الله ﷺ أمته على الزواج، فقال: "يا معشرَ الشباب، من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج، ومن لم يستطع؛ فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء"^(٣)، لكنّ الزواج قد يختلف حسب حالة كلِّ شخص، فقد قال الوزيرُ يحيى بنُ هبيرة: "اتفقوا على أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة قال الله ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء ٣]، واتفقوا على أن من تآقت نفسه إليه، وخاف العنت؛ فإنه يتأكد في حقه، ويكون أفضل من حجّ التطوع، وجهادِ التطوع، والصلاة والصوم المتطوع بهما، وزاد أحمدُ فبلغ به إلى الوجوب مع الشرطين، وهما: أن تتوقَّ نفسه، ويخاف العنت رواية واحدة، على أن من تآقت نفسه وأمن العنت؛ فالمستحب أن يتزوج إجماعاً"^(٤).

(١) انظر: مجمل اللغة، ابن فارس، ص ٨٨٤.

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، علاء الدين الحصكفي، ص ١٧٧.

(٣) رواه البخاريّ في صحيحه، كتاب النكاح، باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج، ج ٧، ص ٣.

(٤) اختلاف الأئمة العلماء، يحيى بن هبيرة، ج ٢، ص ١٢٠.

بناءً عليه، يمكن تلخيص الحكم الشرعي في الزواج، كما يلي:

- ١- حكم الوجوب: ويكون ذلك في حق من تتوق نفسه للنساء، ويمتلك نفقات الزواج، فإن "من تآقت نفسه إلى النساء، بحيث لا يمكنه الصبر عنهن، وهو قادر على المهر والنفقة ولم يتزوج؛ يأثم"^(١).
- ٢- حكم النذب: وهو الأصل في حكم النكاح، ويكون في حق من لا يخشى على نفسه الوقوع في الزنا، ويمتلك نفقات الزواج، فهو مندوب في حقه؛ لأن للزواج مقاصد أخرى، كتكوين أسرة، فيها أولاد وذرية^(٢).
- ٣- حكم الإباحة: ويكون في حق من لا شهوة عنده، كالشيخ الكبير والعجوز، ويرى "الشافعي أنه مباح كالبيع والبراء"^(٣).
- ٤- حكم الكراهة: ويكون في حق من يغلب على ظنه أنه سيقع منه ظلم لزوجه، وتهاون في حقوق الزوجية، وإجمالاً يكون مكروهاً "في حق من اضطره إلى مكروه"^(٤).
- ٥- حكم التحريم: يكون في حق من يتيقن بوقوع ضرر منه بزوجه، كالعاجز عن تكاليف الزواج، أو من به مرض يجعله غير قادر على إتيان النساء، فيكون محرماً في حق من اضطره إلى محذور كالاضطرار بالزواج إلى اكتساب السحت، وغير ذلك"^(٥).

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٢) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج ٢، ص ٣٣١.

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٤) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ابن بزيمة، ج ١، ص ٧٢٤.

(٥) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ابن بزيمة، ج ١، ص ٧٢٤.

الضوابط الشرعية لعقد الزواج:

إن لعقد الزواج في الإسلام شروطاً وأركاناً، يجب الالتزامُ بها، وهي ضوابطٌ مهمةٌ، إذا التزم بها الزوجان؛ كان الزواج صحيحاً طيباً مباركاً فيه، ويمكن تلخيصُ هذه الشروطِ، وتلك الأركانِ، كما يلي:

أولاً: شروط عقد الزواج:

من المعلوم أن شرط الشيء يكون خارجاً عن العمل، ولكن وجوده يكون ضرورياً لوجود العمل، ويعرفه الأصوليون بقولهم: "الشرط ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدمٌ لذاته، ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته بل في غيره"^(١)، وقد جمع العلماء الشروط اللازمة لصحة عقد النكاح، وهي كما يلي:

١- موافقة الولي: ويُقصد به ولي المرأة؛ لقول رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي"^(٢)، ولا شك أن الشارع الحكيم حين اشترط الولي؛ فقد راعى مصلحة المرأة وضمن لها الحفاظ على حقوقها، وإن كان اشتراطُ الولي من المسائل الخلافية بين الفقهاء، وقد لخص ابنُ رشدٍ الحفيدُ هذا الخلافَ، فقال: "ذهب مالكٌ إلى أنه لا يكون النكاحُ إلا بولي، وأنه شرطٌ في الصحة في روايةٍ أشهبَ عنه، وبه قال الشافعيُّ، وقال أبو حنيفةً، وزفرٌ، والشعبيُّ، والزهرِيُّ: إذا عقدتِ المرأةُ نكاحها بغير وليٍّ، وكان كفوًّا؛ جاز، وفرَّق داودُ بين البكرِ والثيبِ، فقال باشتراطِ الوليِّ في البكرِ، وعدمِ اشتراطِهِ في الثيبِ، ويتخرج على روايةِ ابنِ القاسمِ عن مالكٍ في الولاية قولٌ رابعٌ: أن اشتراطها سنةٌ لا فرضٌ، وذلك أنه روي عنه أنه

(١) الفروق، القرافي، ج ١، ص ٦٠.

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي، ج ٢، ص ٢٢٩، وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج ٦، ص ٢٣٥.

كان يرى الميراث بين الزوجين بغير ولي، وأنه يجوز للمرأة غير الشريفة أن تستخلف رجلاً من الناس على إنكاحها، وكان يُستحب أن تُقدّم الثيب وليها؛ ليعقد عليها، فكأنه عنده من شروط التمام لا من شروط الصحة^(١).

٢- **تعيين الزوجين:** لما كان عقد الزواج ميثاقاً غليظاً وشراكة عظيمة؛ وجب تعيين الزوجين بدقة كاملة، فلا يكفي ذكر صفاتهما، ولا مجرد الإشارة لهما، فلا يكفي مثلاً أن يقول الولي: زوجتُ ابنتي، ويكون عنده بناتٌ كثيرات، لكن لا بد من ذكر اسمها، أو الإشارة إليها بصورة صريحة في حضورها^(٢).

٣- **رضا الزوجين كليهما:** إذا كان الإكراه في أي عمل يبطل له؛ فإنه في الزواج أسرع إبطالا؛ لأن الحياة لا تستقيم أبداً مع طرفين مُكرهين، أحدهما أو كليهما، وقد ورد النهي صريحاً من رسول الله ﷺ عن إكراه النساء على الزواج؛ فقال ﷺ: " (لا تُنكح الأيم؛ حتى تستأمر، ولا تُنكح البكر؛ حتى تستأذن)، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذن؟ قال: (أن تسكت)"^(٣).

٤- **الشهود:** يُشترط في عقد الزواج أن يشهد عليه شاهدان من المسلمين، وقد أخذ العلماء هذا الشرط مما ورد عن رسول الله ﷺ، حيث قال:

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج٣، ص٣٦.

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة، ج٧، ص٩١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا يكره الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، ج٧، ص١٧، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، ج٢، ص١٠٣٦.

"لا نكاح إلا بوليٍّ وشاهدي عدلٍ، وما كان من نكاح على غير ذلك؛ فهو باطلٌ، فإن تشاجروا، فالسلطان وليٌّ من لا وليَّ له"^(١).

ثانياً: أركان عقد الزواج:

إن عقد الزواج أمرٌ شرعيٌّ؛ لذلك كان لا بد له من أركان لازمةٍ، وبدونها لا يستقيم هذا الزواج، ولا يعتدُّ به، وهذه الأركان يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- وجود الزوجين: فلا يعقل أن يكون ثم زواجٍ مع عدم وجود الزوجين كليهما، ولا بد من خلوهما من الموانع الشرعية، ككفر الزوج، أو وجود علاقة نسبٍ أو رضاعةٍ تمنع من زواجهما.
- ٢- الإيجاب والقبول: والإيجاب هو اللفظ الصادر من ولي المرأة، مثل قوله: أنكحتك فلانةً، أو زوجتك فلانةً، والقبول هو اللفظ الصادر من الزوج، مثل قوله: قبلتُ، أو قبلتُ هذا الزواج، ونحو ذلك^(٢).

المطلب الثاني: الحقوق الزوجية

مما لا شكَّ فيه أن الزوجين هما عمادُ الأسرة، وهما اللبنةُ الأولى في تكوينها؛ لذلك جعل الشارعُ الحكيم لهما حقوقاً وعليهما واجباتٍ، حتى تستقيم هذه المؤسسةُ على قواعد ثابتةٍ، وتكونَ صالحةً لتربية جيلٍ نافعٍ يرقى بالأمة وينهضُ بها، وباستقراء نصوص الكتاب والسنة؛ يتبين أن هذه الحقوق قائمةٌ على العدل والتوازن، ويتحقق من خلالها الرحمةُ والمودةُ والسكينةُ لكل أفراد الأسرة، ويمكن تلخيصُ حقوق الطرفين، كما يلي:

(١) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب الولي، ج ٩، ص ٣٨٩، وصححه محققه: شعيب الأرنؤوط، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٢، ص ١٢٥٤.

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة، ج ٧، ص ٧٨.

١- حقوق الزوج.

٢- حقوق الزوجة.

أولاً: حقوق الزوج

جعل الله للزوج حقوقاً شرعيةً يجب على الزوجة الالتزام بها طاعةً لله تعالى، فمن هذه الحقوق التي ورد ذكرها في الكتاب والسنة:

١- الطاعة في المعروف:

فإن للزوج حقَّ الطاعة على زوجته، لكن في المعروف؛ إذ لا طاعة لأحد في المعصية، وحقُّ الطاعة ضروريٌّ؛ لأنه تابعٌ لقوامة الرجل وولايته على أهل بيته، وهي مسئوليةٌ كبرى، وتكليفٌ عظيم، فالطاعةُ مترتبةٌ على مسئولية الرجل عن أسرته، وليست مجرد طاعةٍ وتحكُّمٍ في الأسرة، وقد قال رسول الله ﷺ: "إذا صلتِ المرأةُ خمسَها، وصامت شهرَها، وحفظت فرجَها، وأطاعت زوجها؛ قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت" (١)، ولما سئل رسولُ الله ﷺ عن خير النساء؛ قال: "خيرُ النساءِ تسرُّك إذا أبصرت، وتطيعُك إذا أمرت، وتحفظُ غيبتك في نفسها ومالك" (٢)، وفي شرح هذا الحديث يقول الإمام المناوي، رحمه الله عن هذه المرأة التي توفرت فيها تلك الخصال: "ومن فاز بهذه؛ فقد وقع على أعظم متاع الدنيا، وعنها قال في التنزيل (قانتات حافظات للغيب) قال داود عليه السلام: مثلُ المرأةِ الصالحةِ

(١) رواه أحمد في المسند، وحسنه محققه بمجموع طرقه، ج٣، ص١٩٩، وحسنه

الألباني كذلك بمجموع طرقه، انظر: صحيح الترغيب والترهيب، ج٢، ص٤١٢.

(٢) رواه النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب طاعة المرأة زوجها، ج٨،

ص١٨٤، والطبراني في الكبير، واللفظ له، ج١٣، ص١٥٩، وحسنه عبد الرؤوف

المناوي في التيسير في شرح الجامع الصغير، ج١، ص٥٢٨، وصححه الألباني

في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج١، ص٦٢٤.

لبعلمها كالمملك المتوج بالنتاجِ المَخَوِّصِ بالذهب^(١)، كلما رآها؛ قرت بها عيناه، ومثلُ المرأةِ السوءِ لبعلمها كالحملِ الثقيلِ على الشيخِ الكبيرِ، ومن حفظها لغيبتها أن لا تفتشوا سرَّه؛ فإن سرَّ الزوجِ قلما سلم من حكاية ما يقع له لزوجته؛ لأنها قعيدته وخليته^(٢).

٢ - حفظ البيت والعرض والمال:

إذا كانت الأمانة مطلوبةً في شيء؛ فإنها أشدُّ تأكيداً وطلباً في محافظة المرأة على بيتها وعرضها ومال زوجها، فإن من أهم مسئوليات الزوجة أن تقوم على رعاية البيت وحفظه وتنظيفه، فهي مسئولة أمام الله تعالى عن ذلك، فقد قال رسول الله ﷺ: "... والمرأة راعية على بيت بعلمها وولده، وهي مسئولة عنهم..."^(٣)، وقد سألت فاطمة رضي الله عنها رسول الله ﷺ خادماً؛ فقال لها: "ألا أخبرك ما هو خير لك منه؟ تسبحين الله عند منامك ثلاثاً وثلاثين، وتحمدين الله ثلاثاً وثلاثين، وتكبرين الله أربعاً وثلاثين"^(٤)، وقد وقع الخلاف بين العلماء في مسألة وجوب خدمة المرأة في بيت زوجها، وقد قال في شرح هذا الحديث الإمام ابن بطال: "قال ابن حبيب^(٥): إن الزوج إذا كان معسراً وإن كانت الزوجة ذات قدر وشرف، فإن عليها الخدمة الباطنة كالعجن والطبخ والكنس وما شاكله، وهكذا أوضح لي

(١) المَخَوِّصُ بالذهب: أي "عليه صفائح الذهب طوال رقاق كالخوص" انظر: اللامع

الصحيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البرماوي، ج٨، ص ٣٧١.

(٢) فيض القدير، المناوي، ج٣، ص ٤٨٢.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، بهواب العبد راع في بيت سيده، ج٣،

ص ١٥٠، ورواه مسلم، واللفظ له، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة

الجائر، ج٣، ص ١٤٥٩.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب خادم المرأة، ج٧، ص ٦٥.

(٥) هو الفقيه المالكي الأندلسي عبد الملك بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨هـ.

ابنُ الماجشون وأصبغُ، قال ابنُ حبيب: وكذلك حكم النبيُّ، عليه السلام، على فاطمةَ بالخدمة الباطنة من خدمة البيت، وحكم على عليٍّ بالخدمة الظاهرة، وقال بعضُ شيوخى: لا نعرف في شيء من الأخبار الثابتة أن النبي ﷺ قضى على فاطمةَ بالخدمة الباطنة، وإنما كان نكاحهم على المتعارف بينهم من الإجمال وحسنِ العشرة^(١).

أما حفظُ المالِ فمتعيّنٌ على الزوجة أن تحفظَ مالَ زوجها، ولا تنفقَ منه شيئاً ذا قيمة إلا بإذنه، وقد امتدح رسول الله ﷺ نساءَ قريشٍ لوجود هذه الصفةِ فيهن، حيث قال: "خيرُ نساءِ ركنِ الإبلِ صالحُ نساءِ قريش، أحناه على ولدٍ في صغره، وأرعاه على زوجٍ في ذاتِ يده"^(٢) وفي هذا الحديث "فضيلةُ الحنوّ على الأولاد، والشفقةُ عليهم، وحسنُ تربيتهم والقيامُ عليهم، ومراعاةُ حقِّ الزوج في ماله، والأمانةُ فيه وتدبيره في النفقة وغيرها"^(٣)، وإذا كانت العشرة طيبة بين الزوجين، وحافظتِ المرأةُ على مالِ زوجها، وأذن لها بالتصرف في ماله فيما فيه الخير والبرُّ والصلَةُ؛ فلهما جميعاً الأجرُ والثوابُ، وفي ذلك يقول المصطفى ﷺ: "إذا أنفقتِ المرأةُ من طعامِ بيتها غيرَ مفسدةٍ، كان لها أجرُها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب، وللخازن مثلُ ذلك، لا ينقص بعضهم أجرَ بعض شيئاً"^(٤).

(١) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ج٧، ص٥٣٩.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة، ج٧، ص٦٦، ومسلم في صحيحه، كتاب مناقب الصحابة، باب من فضائل نساء قريش، ج٤، ص١٩٥٨.

(٣) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، الكرمانى، ج١٩، ص٦٦.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بيده، ج٢، ص١١٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الخادم الأمين والمرأة إذا أنفقت من بيت زوجها غير مفسدة، ج٢، ص٧١٠.

وأما حفظُ العرضِ، فإنه فرضٌ عينٍ على كل نساء المسلمين، وهو من أعظم حقوق الرجلِ على زوجته، فالمرأةُ مأمورةٌ بغض بصرها عن الأجنبي، وعدم الخلوَّة بأحد منهم، فضلا عما هو أكبر من ذلك من الملامسة، والوقوع في الفاحشة، فقال تعالى ﴿وَأْمُرُوكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ وَالْأَخْيَارَ بِمَا تَأْمُرُكُمْ وَأَنْ تَقْرَبُوا مَا نَهَى عَنْكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَتُدْفَعُوا الزَّكَاةَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [النور ٣١]، وأمر الله كلَّ المؤمنين فقال ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [النور ٥٤]، وحفظُ العرضِ هو أحدُ أسبابِ دخولها الجنة، فقد قال رسول الله ﷺ: "إذا صلتِ المرأةُ خمسَها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها؛ قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت" (١).

٣- عدم الخروج من البيت إلا بإذنه:

تستلزم قوامَةُ الرجلِ وولايتهُ على أسرته وطاقتهُ على زوجته أن لا تخرج المرأةُ من بيتها إلا بإذن زوجها، وقد استأذنت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها رسولَ الله ﷺ أن تذهب إلى والديها (٢)؛ وفي ذلك دلالة كبرى على أن خروج المرأة من البيت لا بد أن يكون بإذن من زوجها، وكذلك أمر رسولُ الله ﷺ الرجالَ بالسماح للنساء في حضور الصلوات في المسجد؛ حيث قال: "إذا استأذنتكم نساؤكم إلى المساجد؛ فأذنوا لهن" (٣).

(١) رواه أحمد في المسند، وحسنه محققه شعيب الأرنؤوط بمجموع طرقه، ج ٣، ص ١٩٩، وحسنه الألباني كذلك بمجموع طرقه، انظر: صحيح الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ٤١٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا، ج ٦، ص ١٠١، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ج ٤، ص ٢١٢٩.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل

٤ - أن لا تُدخَلَ بيته أحدًا يُبغضُه:

من الحقوق الواضحة للزوج على زوجته أن لا تُدخَلَ بيته أحدًا يكرهه، سواء أكان رجلاً، أم امرأة، وسواء أكان من محارمها، أم أجنبيًا، ويُستثنى من ذلك والدا الزوجة، فقد وقع خلافٌ بين أهل العلم في منع الزوج زوجته من استقبال والديها في بيته، وأما الدليلُ على هذا الحق، فما ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ، قال: "لا يحلُّ للمرأة أن تصومَ وزوجها شاهدًا إلا بإذنه، ولا تأذنَ في بيته إلا بإذنه، وما أنفقتَ من نفقة عن غير أمره؛ فإنه يؤدَّى إليه شطره"^(١)، وفي خطبة المصطفى ﷺ العصماء يومَ عرفة كان مما أوصى به: "فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه"^(٢)، أما والدا الزوجة وأولادها فلهم حكمٌ خاصٌّ، فقد جاءت أقوالُ أهلِ العلمِ بوجوب السماح للزوجة باستقبال هذه الفئة؛ "لأن الشرع أمر

=

والغسل، ج ١، ص ١٧٢، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة، ج ١، ص ٣٢٦.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها إلا بإذنه، ج ٧، ص ٢٠، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه، ج ٢، ص ٧١١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٨٨٦.

بالمواصلة ولتفقدتها لحال أولادها وتفقد أبيها لها^(١)، وذهب ابن حجر الهيثمي بجواز منعها، لكن مع الكراهة^(٢).

ثانياً: حقوق الزوجة

من أعظم صفات الشريعة الغراء أنها شاملة وكاملة، وأحكامها متوازنة، فقد راعت كل الفئات وجميع الأحوال، فكما أوجبت حقوقاً على الزوجة؛ فإنها أوجبت حقوقاً على الزوج، وألزمته بها، ويمكن تلخيص حقوق الزوجة على زوجها كما يلي:

١ - حق المهر:

من عوامل تكريم الإسلام للمرأة أن جعل لها حقاً في المهر، وهو حق خالص لها، وإن كان كثير من المسلمين في العصور المتأخرة قد سلبوا المرأة هذا الحق كاملاً، أو انتقصوا منه كثيراً، فبعض الناس يجعل المهر مناصفةً بين الزوج والزوجة، وبعضهم يجعله كاملاً على المرأة، وهذا مخالف لما ثبت في الشرع الحكيم، قال الله ﷻ ﴿وَأْتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء ٤]، فأمر الله في الآية الكريمة واضح، ومعناه "أعطوا النساء مهورهن فريضة، ويقال: ديانة، كما يقال: فلان ينتحل إلى مذهب كذا، أي يدين بكذا، ويقال: نحلة، أي صدقة وهبة؛ لأن المهر نحلة من الله تعالى للنساء، حيث لم يوجب عليهن، وأوجب لهن. وقال في رواية الكلبي: إن أهل الجاهلية كان الولي إذا زوجها، فإن كانت معهم في العشيرة؛ لم يعطها من مهرها قليلاً ولا كثيراً، وإن كانت غريبة؛ حملوها على بغير إلى زوجها، ولا يعطوها مهرها"^(٣)، وفي ضرورة

(١) ضوء الشموع شرح المجموع، محمد الأمير المالكي، ج ٢، ص ٥٣٤.

(٢) انظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ج ٨، ص ٣١٥.

(٣) بحر العلوم، السمرقندي، ج ١، ص ٣٣٣.

المهر ثبت في الحديث الصحيح أن المرأة التي أرادت أن تهب نفسها لرسول الله ﷺ فطلبها أحد الصحابة لنفسه، فقال له رسول الله ﷺ: " (هل عندك من شيء تُصدِّقُها؟) قال: ما عندي إلا إزاري، فقال: (إن أعطيتها إياه؛ جلست لا إزار لك، فالتمس شيئاً) فقال: ما أجد شيئاً، فقال: (التمس، ولو خاتماً من حديد) فلم يجد، فقال: (أمعك من القرآن شيء؟) قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا، لسور سماها، فقال: (قد زوجناكها بما معك من القرآن)" (١).

٢- حق النفقة:

إن حقَّ الزوجة في النفقة من الحقوق الثابتة؛ فيجب على الزوج توفير المسكن المناسب، وما تحتاجه الزوجة في حياتها من الطعام، والشراب، والكسوة، والدواء، بما يتناسب مع استطاعة الزوج، وبما يراعي أحوال الزوجة وظروفها، لكنَّ المعتبر في النفقة هو حال الزوج، فالغنيُّ تلزمه نفقة زوج غني، والفقير تلزمه نفقة تناسبه، قال الله ﷻ ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق ٧].

٣- حسن العشرة والمعاملة الحسنة:

إذا كانت المعاملة الحسنة واجبة تجاه كلِّ المسلمين، فهي آكد في معاملة الزوجة، ووردت الأوامر صريحة في الكتاب والسنة تحت الرجال على حسن معاملة أزواجهم، فقال الله ﷻ ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنَّ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء ١٩]، وقد كان رسول الله ﷺ القدوة الحسنة في حسن معاملة أزواجه، وقد حثَّ المسلمين على حسن معاملة زوجاتهم، فقال: "خيركم خيركم لأهله، وأنا

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب السلطان ولي، ج ٧، ص ١٧.

خيركم لأهلي"^(١)، فقد كان يعامل زوجاته معاملةً حسنة "وكان أحسن الناس عشرةً لهم، حتى إنه كان يرسلُ بناتِ الأنصار لعائشةً يلعبن معها، وكانت إذا وهبت شيئاً لا محذور فيه؛ تابعها عليه، وإذا شربت؛ شرب من موضعٍ فيها، ويقبلها وهو صائم، وأراها الحبشة وهم يلعبون في المسجد، وهي متكئةٌ على منكبها، وسابقتها في السفر مرتين، فسبقها وسبقته، ثم قال: هذه بتلك، وتدافعا في خروجهما من المنزل مرة، وفي الصحيح أن نساءه كن يراجعنه الحديث، وتهجره الواحدةً منهن يوماً إلى الليل"^(٢).

٤ - العدل بين الزوجات:

إذا كان الرجل قد جمع بين أكثر من زوجة؛ فيجب في حقه العدلُ الكاملُ بينهن في الأمور الماديةِ وتقسيم الليلي، ولا يؤاخذُه الله تعالى في الميلِ القلبيِّ لواحدة دون غيرها، فإن العدلَ التامَّ في كل الأمور مما لا يستطيعه أحدٌ، لكنَّ عدمَ العدلِ في النفقةِ وتقسيم الليلي والأموالِ المادية التي يمكن أن يعدلَ فيها، لهو أمرٌ محرم، وفاعله آثمٌ، بل إنه مسوغٌ للاكتفاء بواحدة، قال الله ﷻ ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء ٣]، وقد حذر رسول الله ﷺ من ظلم زوجةٍ على حساب أخرى، فقال ﷺ: "من كانت له امرأتان، فمال إلى إحداهما؛ جاء يوم القيامة وشقه مائلٌ"^(٣).

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في فضل أزواج النبي صلى الله عليه

وسلم، ج ٥، ص ٧٠٩، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح، ج ٢، ص ٩٧١.

(٢) فيض القدير، المناوي، ج ٣، ص ٤٩٥.

(٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، ج ٢، ص ٢٤٢،

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٢، ص ١١١٠.

٥- حق المبيت:

من الحقوق الشرعية للزوجة أن يبیت عندها زوجها، ولو في بعض الليالي، وأما الهجر الدائم فلا يجوز للزوج أن يسلك مسلك الرهبان فيه، ويكفي أن رسول الله ﷺ وهو قدوتنا الحسنة وأسوتنا الطيبة، يعيش مع زوجاته، ويبیت عندهن، ويلطفهن ويلعبهن، وقد علم عثمان بن مظعون رضي الله عنه درساً في وجوب القرب من الزوجة والمعاشرة بالمعروف، فقد دخلت زوجة عثمان على عائشة رضي الله عنها وهي باذة الهيئة، فأخبرتها أن عثمان يصوم الليل ويقوم النهار، فلما علم رسول الله حالة عثمان؛ قال ﷺ: "إن الرهبانية لم تكتب علينا، أما لك في أسوة، فوالله إني أخشاكم لله، وأحفظكم لحدوده"^(١)، وفي حديث ثلاثة الشباب الذين تقالوا عبادة النبي ﷺ، فقال لهم رسول الله ﷺ: "أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي؛ فليس مني"^(٢).

المطلب الثالث: الحقوق الأسرية الشاملة

إذا كان الزوجان هما عماد الأسرة واللينة الأولى في تكوينها، فإن للأسرة أركاناً مهمة أخرى، كالوالدين، والأبناء، وكل هذه الأطراف لها حقوق وواجبات يستقيم بها صلاح الأسر، ويمكن عرض حقوق هذه الفئات، كما يلي:

(١) رواه أحمد في المسند، وصححه محققه شعيب الأنؤوط، وقال "رجاله رجال الشيخين"، ج ٤٣، ص ٧١.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، ج ٧، ص ٢، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه له، ج ٢، ص ١٠٢٠.

١- حقوق الوالدين.

٢- حقوق الأولاد.

أولاً: حقوق الوالدين

إن حقوق الوالدين أمرها واضح جداً؛ فقد ثبت في الكتاب والسنة عظم حقّ الوالدين، وغالبًا يأتي الأمرُ ببرهما بعد الأمر بتوحيد الله ﷻ، وكبيرة عقوقهما دائماً تُذكرُ بعد الشرك بالله ﷻ، فالعقوق يُعدُّ من كبائر الذنوبِ الخطيرة، مما يدلُّ على أهمية برِّ الوالدين والإحسان إليهما، قال ﷺ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء ٢٣]، وعَدَدَ الله المحرماتِ على عباده؛ فذكر الشرك بالله، ثم أردفه بما يتعلق بالوالدين، فقال ﷺ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام ١٥١]، ولما سأل أحدُ الناس رسولَ الله ﷺ "من أحقُّ الناس بحسن صحابتي؟ قال: (أمك) قال: ثم من؟ قال: (ثم أمك) قال: " ثم من؟ قال: (ثم أمك) قال: ثم من؟ قال: (ثم أبوك)"^(١).

بناءً على أهمية علاقة المسلم بوالديه، يمكن تلخيص ما يجب على المسلم لوالديه من حقوق، وذلك كما يلي:

١- طاعة الوالدين:

طاعةُ الوالدين واجبةٌ فيما لا يكون فيه معصيةً؛ إذ لا طاعةَ في المعصية، لكنها تكون في المعروف، والوالدان أحقُّ من تكون لهما الطاعةُ بعد طاعة الله ورسوله، قال الله ﷻ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب أحق الناس بحسن الصحبة، ج ٨، ص ٢، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، ج ٤، ١٩٧٤.

إِحْسَانًا﴿[الإسراء ٢٣]، قال ابن كثير في تفسيرها: "أوصى بالإحسان إلى الوالدين، فإن الله، سبحانه، جعلهما سببًا لخروجك من العدم إلى الوجود، وكثيرا ما يقرن الله، سبحانه، بين عبادته والإحسان إلى الوالدين"^(١)، وقد أمر رسول الله ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص بطاعة أبيه، ولذلك لما قُتل عمار رضي الله عنه، جاء رجلان يتنازعان، يريد كل واحد أن ينسب لنفسه قتله، يقول كل واحد: أنا الذي قتله، فلما وصلا عند عبد الله بن عمرو؛ قال: "ليطب به أحدكما نفسًا لصاحبه، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (تقتله الفئة الباغية)" فلما سمع معاوية بن أبي سفيان ذلك، قال لعبد الله بن عمرو مستنكرًا: فما بالك معنا؟، فقال عبد الله بن عمرو: "إن أبي شكاني إلى رسول الله ﷺ فقال: (أطع أباك ما دام حيًّا، ولا تعصه)، فأنا معكم ولست أقاتل"^(٢).

٢ - الإحسان إلى الوالدين:

إن الإحسان إلى الوالدين ورد صريحًا في كتاب الله، من ذلك قوله ﷻ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[الإسراء ٢٣]، فإن فضل الوالدين بعد فضل الله تعالى، ولذلك أمر الله بشكرهما؛ فقال ﷻ ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾[لقمان ١٤]، والأمر بالإحسان إلى الوالدين "من دعائم الدين وأصوله، وهناك أوضاع خاصة تقتضي التنصيص عليها بخصوصها مثلا: إن يبلغ عندك الكبير أحدهما أو كلاهما، فلا تقل لهما كلمة ضجرٍ أو تألمٍ، والكبير ملازمٌ للضعف والعجز والحاجة إلى المعين والناصر الذي يتغاضى عن

(١) تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٢) رواه أحمد في المسند، وحسنه محققه شعيب الأرنؤوط، ج ١١، ص ٩٦، وحكم الهيثمي عليه بأن رجاله ثقات، انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٧، ص ٢٤٤.

العيب والأذى"^(١)، وقد سأل عبدُ الله بنُ مسعود رسولَ الله ﷺ عن أفضل الأعمال؛ فقال: "(الصلاةُ على وقتها) قلت: ثم أي؟ قال: (ثم برُّ الوالدين)، قلت: ثم أي؟ قال: (ثم الجهادُ في سبيل الله)"^(٢).

إن الإحسان إلى الوالدين يقتضي معاملتهما المعاملةَ الحسنة، والقيامَ على شؤونهما، والتلطفَ عند الحديث معهما، فلا يقول لهما أيَّ كلمة تضجرُ أو سخطٍ، ومن الإحسان إليهما خفضُ الجناح لهما، والتواضعُ التامُ بين أيديهما، والدعاءُ لهما في حياتهما وبعد مماتهما، والمبالغةُ في شكرهما؛ لعظم حقوقهما عليه، والإنفاقُ عليهما، إذا كانا عاجزين وغيرَ قادرين على نفقات الحياة، ومن أجلَّ أبوابِ الإحسانِ برُّهما بعد مماتهما، بالصلاةِ عليهما، والصدقةِ عنهما، وإكرامِ صديقيهما، وصلةِ أرحامِهما، والحجِّ عنهما، وقضاءِ ديونهما.

ثانياً: حقوق الأولاد

يظن كثيرون أن الحقوق كلها للوالدين فقط، ولا يهتمون بحقوق الأولاد، مع أن الشارعَ الحكيمَ جعل لهم حقوقاً عظيمة، وهذا يؤكد عظمة هذه الشريعة، وشمولها، وتكاملها، وتوازنها، ويمكن تلخيصُ بعض حقوق الأولاد، كما يلي:

١- حقُّ النسبِ الشرعيِّ:

من أعظم حقوقِ الأولادِ أن يُنسبوا لأبيهم، قال الله ﷻ ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقد أحاط الشارعُ الحكيمُ موضوعَ النسبِ

(١) التفسير الواضح، محمد محمود حجازي، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ج ١، ص ٨٨.

بمحاذيرٍ شديدة؛ حتى لا يتلاعب أحدٌ به، فإن "تسبب الولد من الرجل لا يثبت إلا بالفراش، وهو أن تصير المرأة فراشا له؛ لقوله ﷺ: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) ^(١)، وقوله ﷺ (الولد للفراش) أي لصاحب الفراش، إلا أنه أضمِر المضاف فيه اختصاراً، كما في قوله عز وجل (وأسأل القرية) [يوسف ٣٢] ونحوه، والمراد من الفراش، هو المرأة؛ فإنها تُسمَى فراش الرجل وإزاره ولحافه، وفي التفسير في قوله عز شأنه (وفرش مرفوعة) [الواقعة ٣٤] أنها نساء أهل الجنة، فسميت المرأة فراشا؛ لما أنها تفرش وتبسط بالوطء عادة" ^(٢).

٢- حق التسمية الحسنة:

كان من هدي رسول ﷺ الله الحرص على التسمية الحسنة؛ فقد سأل رجلاً عن اسمه؛ فقال: "شهاب، فقال: بل أنت هشام" ^(٣)، وثبت عن عبد الله بن عمر، "أن رسول الله ﷺ غير اسم عاصية وقال: (أنت جميلة)" ^(٤)، وبناء عليه؛ فإن من حق الولد على أبيه أن يختار له اسماً طيباً غير قبيح ولا منفراً، ولا يحمل في معناه معنى سيئاً، ولا معنى شركياً، بل يختار له الأسماء الحسنة التي تحمل في معانيها التفاؤل والسعادة والسلام.

٣- حق النفقة والرعاية:

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعنته، ج ٣، ص ٨١

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، ج ٦، ص ٢٤٢.

(٣) رواه الحاكم في المستدرک، ج ٤، ص ٣٠٨، ووافقه الذهبي.

(٤) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب تغيير الاسم القبيح إلى حسن، ج ٣، ص ١٣٨٦.

إن حق النفقة والرعاية للولد على والديه ثابت؛ لأن الولد يأتي إلى هذه الدنيا، وهو مسلوبُ المال والعلم والفهم، ويحتاج إلى والديه للنفقة والتربية والرعاية، قال الله ﷻ ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ ﴾ [البقرة ٢٣٣]، ويقصد بقوله (وعلى المولود له) " أي الزوج، (رزقهن وكسوتهن)، في حال الرضاع؛ لأنه اشتغالٌ في مصالح الزوج، فصارت كما لو سافرت لحاجة الزوج بإذنه؛ فإن النفقة لا تسقط"^(١).

٤ - حق التربية:

إذا كان الوالدان مُلزمين بالنفقات المادية والرعاية الصحية والبدنية؛ فإن الرعاية التربوية على منهج الإسلام وهدية لهي أمرٌ بالغ الأهمية، فالمرأة والرجل كلاهما راعٍ ومسئولٌ عن الأسرة، فإن الله أمر باتقاء النار، وأدخل أهلَ المرء معه في هذا التحذير من النار، قال الله ﷻ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فُؤَا أُنْفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [التحريم ٥]، وقد أمر رسول الله الأَوْلَادَ بالصلاة من خلال آبائهم؛ حيث قال: "مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين، واضربوهم عليها لعشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع"^(٢)، فوجب على الوالدين تعليم أولادهم القيم والأخلاق والآداب الإسلامية، كالصدق، والأمانة، والإخلاص، وغير ذلك من مكارم هذه الشريعة الغراء، ووجب عليهم كذلك غرسُ صحيح العقيدة والدين، وتعليمهم الصلاة وتدريبهم على الصوم، وغرسُ محبة الناس في قلوبهم، والسعي في قضاء مصالحهم، وإجمالاً تعليمهم أحكام الشريعة من الحلال والحرام، وكل ما ينفعهم في الدنيا والآخرة.

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج ٣، ص ١٦٠.

(٢) رواه أحمد في المسند، وحسنه محققه شعيب الأرنؤوط، ج ١١، ص ٣٦٩، وحسنه

الألباني، انظر: الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، ج ١، ص ٥٤.

المبحث الرابع: أثر الضوابط الشرعية في تحقيق الاستقرار الأسري

إن الاستقرار الأسري يُعدّ من أهم مقومات البناء الاجتماعيّ السليم، وركيزة مهمة في تحقيق السلام النفسيّ والأمن الاجتماعيّ للفرد والمجتمع، ولأن الأسرة هي الخلية الأولى لأي مجتمع؛ فقد وردت الأحكام الشرعية واضحة في تقرير الضوابط والوسائل التي تحقق للأسرة استقرارها؛ فإن هذا الاستقرار الأسريّ ليس مجرد رفاهية، بل هو مطلب شرعيّ، وضرورة اجتماعية لصالح الفرد والمجتمع، وسوف أتناول هذه المسألة من خلال تقسيم هذا المبحث على مطلبين، هما:

المطلب الأول: أهمية الاستقرار الأسري.

المطلب الثاني: الوسائل الشرعية لتحقيق الاستقرار الأسري.

المطلب الأول: أهمية الاستقرار الأسري

لقد مر بنا الوقوف على مصطلح الاستقرار الأسريّ وما يتضمنه من معنى التوازن، والانسجام، والتفاهم، والتعاطف، وغير ذلك من العلاقات الطيبة التي تجعل الحياة في الأسرة تقوم على المودة والرحمة والطمأنينة، وتكون الأسرة أبعد ما يكون عن الشقاق والخلاف والمشاكل التي تمزقها وتعصفُ بها، وهذه المفاهيم تجعل الاستقرار الأسريّ أمرًا بالغ الأهمية، ويمكن أن نلخص جوانب أهمية هذا الاستقرار، كما يلي:

- ١- تحقيق السكن والمودة.
- ٢- تربية الأولاد في بيئة صالحة.
- ٣- تعزيز الشعور بالأمان.
- ٤- دعم المجتمع وحمايته من الانحرافات.

أولاً: تحقيق السكن والمودة

لقد ذكر الله ﷻ الحكمة من خلق الذكر والأنثى، وجعل بينهما تزاوجاً؛ فقال الله ﷻ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكِرُونَ﴾ [الروم ٢١]، فالسكن إلى الزوج، يُعدُّ من أعظم حِكَمِ الزواج، وكذلك فإن هذا الزواج الصحيح قد جعل الله فيه مودةً ورحمةً بين الزوجين، فالسكن، والمودة، والرحمة من أعظم المطالب التي تسعد بها الأسر الملتزمة بالضوابط الشرعية، فقد ورد في هذه الآية الكريمة أن الزوجين أصلهما نفس واحدة، وفي هذا دلالة على التناسب والتوافق بين الطرفين، ويؤكد هذا المعنى ما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: "استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه؛ كسرتة؛ وإن تركته؛ لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء"^(١)، وفي معنى الآية الكريمة والحديث الشريف، يقول ابن كثير: "يعني بذلك: حواء، خلقها الله من آدم من ضلعه الأقصر الأيسر، ولو أنه جعل بني آدم كلهم ذكورا، وجعل إناثهم من جنس آخر، إما من جان أو حيوان؛ لما حصل هذا الائتلاف بينهم وبين الأزواج، بل كانت تحصل نفرة لو كانت الأزواج من غير الجنس، ثم من تمام رحمته ببني آدم أن جعل أزواجهم من جنسهم، وجعل بينهم وبينهن مودة، وهي المحبة، ورحمة، وهي الرأفة، فإن الرجل يمسك المرأة إما لمحبتة لها، أو لرحمة بها، بأن يكون لها منه ولد، أو محتاجة إليه في الإنفاق، أو للألفة بينهما، وغير ذلك"^(٢).

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، ج ٤، ص ١٣٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج ٦، ص ٣٠٩.

ثانياً: تربية الأولاد في بيئة صالحة

يظنُّ بعض الناس أن مسؤوليته عن أولاده تقف عند مجرد توفير المطالب المادية من مأكَل ومشربٍ وملبسٍ ومسكنٍ، وهي بلا شك، متطلبات مهمة، لكنها ليست كلَّ شيء؛ فإن على الآباء مسؤولياتٍ أعظم من ذلك، وهي التربية والتقويم والتهديب والتعليم، وسوف يُحاسب المرء عن أولاده، قال الله ﷻ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا فُؤَا أُنْفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم ٧]، وقال ﷻ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور ٢١]، ورسول الله ﷺ صرح بمسئولية الرجل والمرأة، وأنهما مسئولان عما تحت أيديهم من أولاد، حيث قال: "...والرجل راعٍ على أهل بيته، وهو مسئول عنهم، والمرأة راعيةٌ على بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم..."^(١)، وبيّن رسول الله ﷺ أن كلَّ مولود يولدُ مفطوراً على الإسلام، لكنَّ أبويه يغيران هذه الفطرة؛ مما يدل على خطورة هذا الدور وأهميته، حيث قال ﷺ "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه"^(٢).

إن مسؤولية تربية الأولاد وتعليمهم وتهذيبهم لهي من أعظم المسؤوليات على الآباء والأمهات، ولها ثوابٌ عظيم من الله تعالى، ولكن من يهمل فيها؛ يلقَ العقاب الشديد من الله تعالى، وفي هذا المعنى يقول

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب العبد راع في بيت سيده، ج ٣، ص ١٥٠، ورواه مسلم، واللفظ له، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، ج ٣، ص ١٤٥٩.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي هل يصلى عليه، ج ٢، ص ٩٤، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، ج ٤، ص ٢٠٤٧.

المصطفى صلی الله علیه وسلم "ما من عبد يسترعيه الله رعيةً، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته؛ إلا حرم الله عليه الجنة"^(١)، وفي المقابل، فإن الولد الصالح الذي أحسن والدُه تربيته، يكون بأعماله ودعائه لوالده من الصدقات الجارية للوالد بعد موته، فقد ثبت في الصحيح أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال "إذا مات الإنسان؛ انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولدٍ صالح يدعو له"^(٢)، ولذلك كان الصحابة يهتمون بتعليم أبنائهم مكارم الأخلاق والقيم وتعاليم الإسلام كلها، فما هو عبدُ الله بنُ عباس، وهو غلام صغير، يعلم مكانة رسول الله صلی الله علیه وسلم وقيمة القرب منه، فقد ثبت في الصحيحين " أن النبي صلی الله علیه وسلم أتى بشراب، فشرب وعن يمينه غلامٌ، وعن يساره الأشياخُ، فقال للغلام: (إن أذنتَ لي؛ أعطيتُ هؤلاء)، فقال: ما كنت لأؤثرَ بنصبي منك يا رسول الله أحدا، فثله في يده"^(٣).

إن أهمية الاستقرار الأسريّ تظهر في حسن تربية الأولاد؛ فإن الأسرة المفككة التي تقضي معظم أوقاتها في المشاكل والقضايا لا يمكن لها أن تجد الوقت والجهد اللازمين لحسن تربية الأولاد، والأسرة السوية المترابطة القائمة على السكن والمودة والرحمة تدرك تماما مسئوليتها عن أولادها، فإن الولد "أمانة عند والديه، وقلْبُه الطاهرُ جوهرة نفيسةٌ ساذجة خالية عن كل

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب استحقاق الولي الغاش لرعيته النار، ج ١، ص ١٢٥.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج ٣، ص ١٢٥٥.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة الواحد للجماعة، ج ٢، ص ١٦١، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ، ج ٣، ص ١٦٠٤.

نقشٍ وصورةٍ، وهو قابلٌ لكل ما نُقش، ومائلٌ إلى كل ما يمال به إليه، فإن عُوْدَ الخيرِ وعُلْمه؛ نشأ عليه، وسعد في الدنيا والآخرة، وشاركه في ثوابه أبوه وكلُّ معلمٍ له ومؤدبٍ، وإن عُوْدَ الشرِّ وأُهْمَل إهمالَ البهائم؛ شقي وهلك وكان الوزر في رقبة القيِّم عليه والوالي له، وقد قال الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم ٧] ومهما كان الأب يصونه عن نار الدنيا، فبأن يصونه عن نار الآخرة أولى، وصيانتُه بأن يؤدبه ويهذبَه، ويعلمه محاسن الأخلاق، ويحفظه من القرناء السوء، ولا يعودَه التتعم، ولا يحبب إليه الزينة والرفاهية؛ فيضيع عمره في طلبها إذا كبر؛ فيهلك هلاك الأبد، بل ينبغي أن يراقبه من أول أمره^(١).

ثالثاً: تعزيز الشعور بالأمان

الأمانُ - لغةً - من الفعل أمن، "والأمانُ: ضدُّ الخوف، وهو مصدر أمنٌ أمناً وأماناً، وهو من الأَمْن" ^(٢)، فالأمن، والأمان يتقاربان في معناهما، فهما بمعنى عدم توقع المكروه فيما هو آتٍ، وأحياناً يُجعل الأمان اسماً لحالة الإنسان في الأمان، وأحياناً لما يؤمن عليه الإنسان^(٣).

إذا فقدت الأسرة الاستقرار؛ فلا يمكن لأفرادها الشعور بالأمن والأمان، ونظراً لقيمة هذا الأمان وأهميته، فقد دعا خليلُ الرحمن إبراهيم عليه السلام، بالأمن والتوحيد، عندما كان في مكة المكرمة، قال الله ﷻ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم ٣٥]، وامتن الله ﷻ على قريشٍ بنعمتين عظيمتين، هما الأمن والإطعام، مما يدل على أهمية الأمن في حياة الناس، قال الله ﷻ ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *

(١) إحياء علوم الدين، الغزالي، ج ٣، ص ٧٢.

(٢) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ابن المبرد، ج ٣، ص ٧٧١.

(٣) انظر: التعريفات الفقهية، محمد عميم البركتي، ص ٣٥.

الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿قريش ٣ و٤﴾، وبيّن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيمة الأمن للإنسان؛ فقال "من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه؛ فكأنما حيزت له الدنيا"^(١)، فالنبي صلى الله عليه وسلم حصر مقومات الإنسان بهذه الحياة في ثلاثة أركان، هي الأمن، والصحة، والطعام.

إن الأمان يأتي من التزام المسلم بتعاليم دينه، فهو مطالب بحسن معاشرته زوجته، قال الله ﷻ ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء ١٩] ، وقال ﷻ عن النساء ﴿وَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء ١٩]، وجاءت الأوامر صريحة بعدم الظلم بين أفراد الأسرة، فإن توقع الظلم هو أحد الأسباب القوية التي تجعل المرء يفقد الأمان داخل أسرته، بل إن الإسلام ارتقى بالمسلم إلى ما هو أعظم من ذلك، فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيرية فيمن يحسن إلى أهل بيته؛ فقال "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي"^(٢)، وقد حسّد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الأمان واقعا في حياته مع أزواجه وأولاده وأحفاده، حيث علم الأقرع بن حابس درسا في رحمة الأولاد والعطف عليهم، فقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي، وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالسا، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال:

(١) رواه الترمذي في سننه، وقال عنه: حديث حسن، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، ج ٤، ص ٥٧٤، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٢، ص ١٠٤٤.

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في فضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٥، ص ٧٠٩، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح، ج ٢، ص ٩٧١.

(من لا يرحم؛ لا يرحم)"^(١)، وأقرّ رسول الله ﷺ قاعدةً فقهيةً كبرى، حيث قال "لا ضرر، ولا ضرار"^(٢).

رابعاً: دعم المجتمع وحمايته من الانحرافات

مما لا شكّ فيه، أن الأسرة المستقرة الهادئة المحافظة على تعاليم دينها الملتزمة بهدي نبيها ﷺ تُخرج للمجتمع أبناءً أصحاء مخلصين أسوياء صالحين؛ لأنهم يحيون حياةً كريمةً قائمةً على المحبة، والمودة، والسماحة، والرضا، وحبّ الناس، والعمل على قضاء مصالحهم، والسعي في إصلاح الأرض، ومثل هذه النماذج تكون مُحبّةً لوطنها، حريصةً على نشر الخير بين ربوعه، لذلك فإن الاستقرار الأسري بالغ الأهمية لدعم المجتمع، ووقايته من الفساد، والفجور، والإدمان، وكلّ أسباب الانحرافات في المجتمع؛ مما يجعله مجتمعاً قوياً صالحاً ذا نهضةٍ وتقدمٍ وازدهار، ويمكن لنا أن نجمل الحديث عن دعم المجتمع، وعن حمايته من الانحرافات، وذلك كما يلي:

١- أهمية الاستقرار الأسري في دعم المجتمع:

إن تربية الأولاد في أسرة تتعم بالاستقرار والطمأنينة تجعل منهم مواطنين صالحين في مجتمعاتهم، حيث ينقل هؤلاء الأولاد الصالحون

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيلُه ومعانقته، ج ٨، ص ٧.

(٢) رواه مالك في الموطأ، ج ٤، ص ١٠٧٨، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، ج ٤، ص ١٠٧٨، ورواه ابن ماجة في سننه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، وحكم عليه محققه محمد فؤاد عبد الباقي، بأن رجال ثقات، لكنه منقطع، ج ٢، ص ٧٨٤، وصححه الألباني بمجموع طرقه، انظر: إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، ج ٣، ص ٤٠٨.

لمجتمعهم القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية إلى الناس حولهم، ويسهم ذلك في ارتقاء المجتمع ونهضته اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، حيث إنهم قد أُتيحت لهم الفرص الكافية في أسرهم المستقرة للتربية والتثقيف وغرس قيم الإحسان، والعدل، والحق، والتعود على النظام والانضباط وإتقان العمل، كل ذلك يكون في إطار الشرع الحنيف وتعاليمه السمحة التي من خلالها يحرص المسلم على الإخلاص في عمله، وإتقانه، والحفاظ على موارده، وبذل قصارى الجهد في نجاحه؛ مما يثمر في نهضة المجتمع ورقية وتطوره.

٢- أهمية الاستقرار الأسري في حماية المجتمع من الانحرافات:

لقد تبين - فيما سبق - أهمية الاستقرار الأسري في غرس النواحي الإيجابية التي تسهم في بناء الوطن؛ فإنه على الجانب الآخر، وبمفهوم المخالفة، فإنه يسهم في حماية المجتمع من المثالب، والمخاطر، والانحرافات عموماً، ويمكن أن نقسم هذه الانحرافات، كما يلي:

أ- انحرافات سلوكية:

ويُقصد بها الانحرافات العدوانية في سلوك الناس، كالعنف، والإدمان، والسرقة، والقتل، وشتى أنواع الإيذاء، ولا شك أن الأسر المستقرة التي يتربى أبناؤها في رعاية وحماية وهدوء، تكون أبعد ما تكون عن هذه الجرائم، فكيف لمن علم أن قتل نفسٍ واحدةٍ بغير حق؛ كقتل الناس جميعاً، كما قال الله ﷻ ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣] ، ومن علم أن رسول الله ﷺ عليه وسلم قال: " لزوال الدنيا أهونُ عند الله من قتل رجلٍ مسلم" (١)، وأنه جعل قتل النفس من

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن،

ج ٤، ص ١٦، ورواه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب تعظيم الدم، ج ٧،

الكبائر؛ فقال صلى الله عليه وسلم "أكبر الكبائر: الإشراف بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وقول الزور)، أو قال: (وشهادة الزور)"^(١)، فتكون حرمة الدم راسخة في قلبه؛ فلا يجرؤ على فعل ذلك، وكذلك المسلم الذي تربي في بيئة طيبة سالحة، يعلم أن المسكرات والمخدرات وسائر المغييات التي تذهب العقل وتدمره، حرام، بل هي من كبائر الذنوب والموبقات، قال صلى الله عليه وسلم ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة ٩٠] ، ويوقن أن مثل هذه المحرمات لا تأتي إلا بالشر والعداوة والبغضاء، قال صلى الله عليه وسلم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُضِدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة ٩١] .

ب- انحرافات فكرية:

ويُقصد بها الانحرافات المرتبطة بالتطرف، والغلو، والتكفير، وكل ما فيه شطط فكري، أو تعصب مذهبي، أو تفكير عنصري، وهي أمور ابتليت بها كثير من المجتمعات، وترتب عليها كثير من صنوف الإرهاب واستئبحت بسببها الدماء والأعراض والأموال بغير وجه حق، والمسلم الذي نشأ في بيئة طيبة سالحة، لا يمكن أن ينجرف إلى هذه التهلكة، فإن الوسطية، والاعتدال، والسماحة، والرحمة، كلها من أعظم شعائر الإسلام، وبها وردت الكثير من النصوص في الكتاب والسنة، وسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم مليئة بما يقطع بأن الوسطية والاعتدال هما سمة واضحة في شريعة الإسلام، فقال الله صلى الله عليه وسلم ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [المائدة ٩٠]، ومعنى (وسطا): "أي: عدلا خيارا، قال الله صلى الله عليه وسلم ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [القلم ٢٨] أي: خيرهم

=

ص ٨٢، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، ج ٢ ص ٩٠٥.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النيات، باب قوله تعالى (ومن أحيائها)، ج ٩، ص ٣.

وأعدلهم، وخيرُ الأشياء أوسطها، وقال الكلبي: يعني أهلَ دين وسطٍ بين الغلو والتقصير؛ لأنهما مذمومان في الدين^(١)، وقد ثبت في الصحيحين عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت "ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين، أحدهما أيسرُ من الآخر؛ إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً؛ كان أبعد الناس منه"^(٢)، فوسطيةُ الأمة واضحةٌ في العقيدة، والعبادة، وكلِّ جوانب التشريع، فالمسلم لا يعرف الغلو، ولا التطرف، ولا الإرهاب، وبناءً عليه، يكون المجتمع المسلم خالياً من هذا الفكر المتطرف الذي يترتب عليه إهلاكُ الحرث والنسل، وتعطيلُ حركة إنتاج الأمة ونهضتها ورقبها بين الأمم.

المطلب الثاني: الوسائل الشرعية لتحقيق الاستقرار الأسري

لقد تبين الأهمية الكبرى لتحقيق الاستقرار الأسري والأهداف المرجوة منه؛ لذلك كان لزاماً أن نلتمس الوسائل التي توصلنا إلى هذا الاستقرار؛ لكي تجني الأسر والمجتمعات الثمرات المرجوة منه، ويمكن لنا تلخيص هذه الوسائل الشرعية، كما يلي:

- ١- مراعاة الأسس الشرعية عند الزواج.
- ٢- الالتزام بالحقوق والواجبات المتبادلة.
- ٣- اتباع مكارم الأخلاق في تعامل أفراد الأسرة.
- ٤- تربية الأولاد على القيم والآداب الإسلامية.
- ٥- تفعيل مبدأ الشورى داخل الأسرة.

(١) معالم التنزيل، البغوي، ج ١، ص ١٥٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمان الله، ج ٨، ص

١٦٠، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مبادئه عليه وسلم للآثام واختياره من

المباحات أسهلها، ج ٤، ص ١٨١٣.

أولاً: مراعاة الأسس الشرعية عند الزواج

نظراً للأهمية الكبرى لعقد الزواج؛ فقد أحاط الشارع الحكيم هذا العقد بسياج قوي من الضوابط المحكمة القوية التي تتناسب مع هذا الميثاق الغليظ، وقد قضى الله ﷻ أن الحياة الطيبة تكون للملتزمين بطاعة الله وذكره؛ فقال الله ﷻ ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل ٩٧]، فمن أراد أن يبني أسرته على دعائم قوية وأسس متينة؛ فليبينها على الأحكام الشرعية؛ حتى يحيا حياة طيبة كريمة، والعكس صحيح، فمن أهمل في بناء أسرته، فلم يتحرر في اختيار زوجته، ولم يغرس في أفراد أسرته القيم الإسلامية والتعاليم الشرعية؛ فإنه يفقد الهدوء، والطمأنينة، والاستقرار، فقد قال الله ﷻ ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه ١٢٤].

إن الأسس الشرعية تبدأ قبل الزواج، وذلك بضرورة اختيار الزوج على أساس الدين والخلق، فقد قال رسول الله ﷺ: "تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين؛ تربت يداك"^(١)، وعلى الزوجين الالتزام بالضوابط الشرعية التي وردت في الشريعة الغراء تتعلق بفترة الخطوبة، وبعد الزواج على الأسرة أن تلتزم بالأحكام الشرعية المرتبطة بحسن التعامل والتعاون على البر والتقوى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحسن الخلق، وخفض الجناح، ومراعاة البر والإحسان بين جميع أفراد الأسرة.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، ج ٧، ص ٧.

ثانياً: الالتزام بالحقوق والواجبات المتبادلة

إن شريعة الإسلام من صفاتها أنها ربانية المصدر، وأنها شاملة وكاملة، وفي تعاليمها التوازن الشديد ومراعاة كل الأطراف، فإنها تعاليم الربانية، قال ﷺ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك ٤١]، وفي تعاليم هذه الشريعة الغراء التوازن في الحقوق والواجبات بين كل أفراد الأسرة، فكل فرد له حقوق وعليه واجبات، قال الله ﷻ عن النساء ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة ٢٢٨]، والتعبير القرآني (ولهن) من صيغ الوجوب، كما هو مقرر في أصول الفقه^(١)، فلرجال حقوق وعليهم واجبات، وللنساء كذلك حقوق وعليهن واجبات، وفي كل ذلك تحقيق المصلحة لكل الأطراف، فمن المقرر شرعا "للرجال حقوق على النساء، كالتمكين، والاستقرار في البيت، ويدخل تحت التمكين التنظف والاستعداد بالاستعداد وغيره، ولهن على الرجال المهز والنفقة والسكنى والكسوة... قال الله ﷻ ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة ٢٢٨] فاقضى الظاهر تشبيه ما لهن بما عليهن، وهذا التشبيه في أصل الحق، والحقان متشابهان في التأكيد ووجوب الوفاء به، وليس متشابهين في الكيفية والصفة... ومعناه: جملة المعروف بين الزوجين أن لا يؤدي أحدهما صاحبه، وينكف عن إلحاق مكروه به، فالمرأة لا تؤدي الزوج بلسانها أو شرستها، والرجل لا يؤديها بوجوه الأذى، ويُعفي كل واحد منهما صاحبه عن مؤونة في طلب حقه، فيوفر الزوج الصداق عليها، ولا يحوجها إلى رفعه إلى القاضي، فقد تحتاج إلى بذل مؤونة ومعاناة مشقة^(٢).

إن عماد النجاح في أية مؤسسة يعتمد في جانب كبير منه على الانضباط والالتزام بالحقوق والواجبات، وإلا يصبح الأمر فوضى عارمة،

(١) انظر: تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف الجديع، ص ٢١.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، ج ١٣، ص ٢٢٥.

والأسرة أحوج ما يكون إلى هذا الانضباط وذلك الالتزام؛ حتى لا يتخبط أفرادها خبطَ عشواء، فالإسلام هو دينُ النظام والانضباطِ والحرصِ على تحديد المسؤوليات، فكل فردٍ في الأسرة راعٍ في جانبه، وسوف يسأله الله تعالى عما كان مسئولاً عنه.

ثالثاً: اتباع مكارم الأخلاق في تعامل أفراد الأسرة

مكارم الأخلاق في الإسلام لها مكانة كبرى ومنزلة عظيمة، ويكفي أن رسول الله ﷺ حصر بعثته في الدعوة إلى الأخلاق؛ فقد روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: "إنما بعثت؛ لأتمم صالح الأخلاق"^(١)، وفي رواية: "إنما بعثت؛ لأتمم حسن الأخلاق"^(٢)، وفي رواية ثالثة: "إنما بعثت؛ لأتمم مكارم الأخلاق"^(٣)، وليس أدلّ على منزلة مكارم الأخلاق من أن صاحب الخلق يكون أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ؛ حيث قال: "(إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجلساً يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون)، قالوا: يا رسول الله، قد علمنا الثرثارون والمتشدقون، فما المتفيهقون؟ قال: (المتكبرون)"^(٤).

(١) مسند أحمد، ج ١٤، ص ٥١٣، وصححه الإمام العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج ١، ص ٢٤٠.

(٢) موطأ مالك، ج ٥، ص ١٣٣٠، وحكم عليه الحافظ ابن حجر بانقطاع سنده، لكنه حسنه بمجموع طرقه، انظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ج ١١، ص ٤٥١.

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها، وصححه الإمام العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج ١، ص ٢٤٠.

(٤) رواه الترمذي في سننه، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق، ج ٤، ص ٣٧٠، وصححه الألباني في صحيح الجامع، ج ١، ص ٤٣٩.

حينما يلتزم المسلم بمكارم الأخلاق التي وردت في الكتاب والسنة؛ فإنه يكون حليماً صبوراً، يعفو ويصفح، ويتغافل عن الزلات، ولا يقف مع كل كبيرة وصغيرة، لكنه يرحم الآخرين، ويصبر على أذاهم، وفي ذلك أعظم الأسباب التي تجعل الحياة الأسرية سعيدة هادئة مستقرة، وقد كان رسول الله ﷺ قدوة حسنة وأسوة طيبة في تعامله مع أهل بيته، فما هو أنس رضي الله عنه يحكي موقفاً بين رسول الله ﷺ وأم المؤمنين عائشة، أظهر مدى رحمته ورفقه وحلمه على أزواجه، حيث قال: " كان النبي ﷺ عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصحفة فيها طعام، فضربت التي النبي ﷺ في بيتها يد الخادم؛ فسقطت الصحفة فانفلقت، فجمع النبي ﷺ فلح الصحفة، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة، ويقول: (غارت أمكم)، ثم حبس الخادم حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها، فدفع الصحفة الصحيحة إلى التي كسرت صحفتها، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت^(١)، وفي هذا الحديث فوائد جليلة من أعظمها أن يتمالك الرجل نفسه عند وجود مثيرات للغضب، كما حدث مع رسول الله ﷺ فقد فعلت زوجته معه ما يستلزم - في العادة - ثورة الرجل وغضبه، لكنه علم الأمة أن القوي هو من يملك نفسه؛ فلا يتسرب الغضب إلى قلبه، فكان من أخلاقه أنه لا يعيب طعاماً قط، إن اشتهى الطعام؛ أكله، وإن لم يشتهه؛ تركه^(٢)، وفي تعاليمه الراقية يأمر بحسن معاملة النساء وعدم إيقاع الأذى بهن؛ فقال ﷺ: "أما يستحيي أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الغيرة، ج ٧، ص ٣٦.

(٢) رواه البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ج ٤، ص ١٩٠ ومسلم، كتاب

الأشربة، باب لا يعيب الطعام، ج ٣، ص ١٦٣٣.

العبد، يضربها أول النهار، ثم يضاجعها آخره، أما يستحيي"^(١)، ويبدو عفو النبي ﷺ وحلمه في هذا الحديث الذي ترويه عائشة رضي الله عنها-، حيث قالت "ما ضرب رسول الله ﷺ شيئاً قط بيده، ولا امرأةً، ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء قط، فينتقم من صاحبه، إلا أن يُنتَهك شيء من محارم الله، فينتقم لله عز وجل"^(٢).

رابعاً: تربية الأولاد على القيم والآداب الإسلامية

إذا كان الولد الصالح ثمرةً من ثمرات استقرار الأسرة والتزامها؛ ففي الوقت نفسه يكون عاملاً فاعلاً في استقرار الأسرة؛ لأن الابن الصالح يكون مصدر سعادة وراحة وطمأنينة لأسرته، فصالح الأولاد والتزامهم بمكارم الأخلاق والقيم والآداب، كل ذلك يجعلهم فاعلين في أسرهم ومجتمعاتهم؛ مما يعود بالنفع على هذه الأسر، ويحقق لها استقرارها والسير في مهمتها، وذلك لعدم وجود عوامل فشل أو فوضى تضرب الأسر، ويمكن تلخيص بعض الآثار لتربية الأولاد تربية صالحة، وذلك كما يلي:

١- توقيير الكبير والعطف على الصغير:

إذا تمت تربية الأولاد على القيم والآداب الإسلامية؛ فإنهم سيتعلمون توقيير الكبير والعطف على الصغير، فإن ذلك من تعاليم الإسلام العظيمة، فقد قال رسول الله ﷺ: "ليس منا من لم يوقر كبيرنا، ويرحم صغيرنا"^(٣)،

(١) رواه عبد الرزاق، المصنف، ج ٩، ص ٤٤٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مبادئه ﷺ للآثام واختياره من المباح، أسهله، وانتقامه لله عند انتهاك حرمانه، ج ٤، ص ١٨١٤.

(٣) رواه أحمد في المسند، وصححه محققه شعيب الأرنؤوط، ج ١١، ص ٥٢٩، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٨، ص ١٤، وضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، ص ٦٥٥، وضعفه الألباني في مشكاة المصابيح،

ولا شك أن ذلك يخلق في البيوت أجواءً من الاستقرار والطمأنينة والراحة النفسية والمحبة والمودة والتعاون، فالأولاد الذين يتربون على محبة الناس واحترامهم وتوقيرهم وعدم التكبر عليهم؛ تكون أفعالهم وسلوكياتهم راقيةً مهذبةً، فهم يعلمون أن رسول الله ﷺ حرم الكبر، وأن أهله مطرودون من رحمة الله؛ فقال: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر"^(١).

٢- التعاون والتكافل بين أفراد الأسرة:

إن تربية الأولاد على قيم الإسلام ومبادئه تغرس في نفوسهم حبّ التعاون ومدد يد المساعدة لجميع الناس، ومن باب أولى يكون ذلك التعاون والتكاتف والتكافل داخل الأسرة؛ لأنهم يتربون على أن المسلم لن يحقق الإيمان الكامل إلا إذا أحب كلَّ الناس ورجا لهم الخير الذي يرجوه لنفسه؛ لأنه يتربى على التعاليم النبوية، حيث قال رسول الله ﷺ: "لا يؤمن أحدكم؛ حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"^(٢)، وحيث قال عن ضرورة محبة الناس وإكرامهم ومساعدتهم "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليقل خيراً أو ليصمت"^(٣)، بل إن تعاليم الإسلام ارتقت بالمسلم حتى

=

ح ٣، ص ١٣٨٧.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانها، ج ١، ص ٩٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه،

ج ١، ص ١٢، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال

الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، ج ٣، ص ١٢١٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره،

ج ٨، ص ١١، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار

والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير، ج ١، ص ٦٨.

إنه ليحرص على تنظيف الطريق وإماطة الأذى عنه، وقد جعل النبي ﷺ ذلك من شعب الإيمان؛ فقال ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"^(١).

٣- برُّ الوالدين وصلَةُ الأرحام:

من أعظم ثمرات التربية الصالحة أن ينشأ الأولاد بارين بأبائهم وأمهاتهم، حافظين لصلات أرحامهم؛ فإنهم يعلمون أن ذلك من أعظم القربات وأحبها عند الله تعالى، قال ﷺ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء ٢٣]، وقال ﷺ: ﴿مَنْ تَوَلَّىٰ قَاطِعِي الْأَرْحَامِ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّىٰ أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمد ٢٢ و ٢٣]، ولا شك أن هذا الأثر أمره واضح جداً، فالأولاد الذين نشأوا على بر والديهم، ومحبة ذوي رحمتهم ومودتهم وصلتهم؛ فإنهم يكونون لبنة قوية في أسر مستقرة ومجتمع راقٍ منتج.

إن الإهمال في تربية الأولاد على أسس شرعية قد أنتج ما نسمعه ونراه كل يوم من عقوق للوالدين، وتشرد للأبناء، وخروجهم من كنف والديهم، وعدم مساعدتهم لذوي أرحامهم، وهذا كله يضرب الاستقرار الأسري في مقتل، ويؤدي إلى ضعف التماسك الأسري، بل وانهياره؛ مما يترتب عليه ضعف المجتمع وسقوطه.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، ج ١، ص ٦٣، وهو في صحيح البخاري، لكن بلفظ مختصر: "الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان" كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، ج ١، ص ١١.

٤- مراقبةُ الله والخوفُ منه:

مما لا شكَّ فيه، أن أعظمَ عواملِ نجاحِ الأسرِ والمجتمعات، هو أن يخلص أبناؤها لله تعالى في كل أعمالهم، فيراقبوه في السر والعلن، ويكونَ لديهم الوانغُ الداخليُّ الذي يجعلهم أحرصَ ما يكون على الإصلاح والتقوى والعملِ الصالحِ وبذلِ قصارى الجهد في خدمة الأمة ونهضتها، فإن صاحب الإخلاص الذي يراقب ربَّه في كل كبيرٍ وصغيرٍ، لهو الأجدر والأحقُّ بصلاح البلاد والعباد، ولن يتأتى هذا الإخلاصُ إلا بالتربية الجادة والتعليم الدؤوبِ من الوالدين، وبالقدوة الحسنة التي يراها الصغير أمام عينه في كل حال، فإن الله ﷻ قد حصر عبادته وطاعته فيما كان خالصاً له وحده؛ فقال ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر ١١]، وقال ﷻ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة ٥]، وهو المعنى نفسه الذي قرره النبي ﷺ، حيث قال: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه"^(١)، وقد توعده رسول الله ﷺ هؤلاء الذين يتسللون خفية؛ فيرتكبون ذنوباً بينهم وبين الله تعالى، ويظنون أنهم نجوا بإخفائهم الذنوبَ عن أعين الناس، فقد روى ثوبانُ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "(لأعلمن أقواماً من أمتي يأتون يوم القيامة بحسناتٍ أمثالِ جبالٍ تهامةً بيضاء، فيجعلها الله عز وجل هباءً منثوراً) ، قال ثوبان: يا رسول الله صفهم لنا، جلهم لنا أن لا نكون منهم، ونحن لا نعلم، قال: (أما إنهم إخوانكم، ومن جلدتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم أقوام إذا خلوا بمحارم الله؛ انتهكوها)"^(٢).

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، ج ١، ص ٦.

(٢) رواه ابن ماجة في السنن، كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، ج ٢، ص ١٤١٨،

وصححه شهاب الدين البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، ح ٤،

ص ٢٤٦.

خامساً: تفعيل مبدأ الشورى داخل الأسرة

تُعدُّ الشورى من أعظم مبادئ الحُكم والإدارة في الإسلام، ويخطئ كثيرون حين يظنون أن الشورى فقط في السياسة والحكم، وهذا فهم قاصر، فهذا المقصد العظيم من مقاصد الشريعة مطلوبٌ في كل الميادين التي تستدعي الرأي والمشورة، ومن أعظم هذه الميادين القرارات الأسرية، ويشمل ذلك الشورى بين الزوجين وفي علاقة الوالدين بالأبناء، فإن ترسيخ هذا المبدأ يعزز الاستقرار النفسي، ويغرس قيم الحرية والتسامح، ويرفع كفاءة اتخاذ القرار، ويسهم في بناء شخصيات متوازنة قادرة على المسؤولية.

لقد جاء الأمر واضحاً في القرآن الكريم، حيث جعل الله تعالى الشورى صفةً من صفات المجتمع المؤمن، قال الله ﷻ ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْزَجُوا شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى ٣٨]، وقد أمر الله ﷻ النبي ﷺ بالمشاورة في شؤون الحياة ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران ١٥٩]، ويكفي الشورى أهمية أن إحدى سور القرآن سُميت باسمها، ولا شك أن ترسيخ قيمة الشورى يعطي دلالةً قوية على أن الشارع الحكيم قدّر دور أفراد الأسرة ورأيهم، وأن قرارات الأسرة فيما يتعلق بشؤونها يجب أن تكون أقرب إلى الصواب؛ وذلك ببذل قصارى الجهد في البحث والدراسة وتلاقح الآراء والأفكار بين أفراد الأسرة، ويترتب عليها استقرار الأسرة، وتنمية الثقة بالنفس بين الأولاد، وتكوين كوادر إسلامية قادرة على التفكير والبحث واتخاذ القرارات، ويترتب عليها كذلك تحمل المسؤولية، وتفعيل مهارات الحوار والنقاش، وغرس القيم الإسلامية؛ لأن الطفل حينما يعلم أن الأسرة تأخذ قرارها بناء على الشورى التي هي أمر من الله تعالى؛ فإن ذلك يجعل عنده قناعةً، أن الخير كله في قيم الإسلام وتعاليمه وأخلاقه.

لقد طبق رسول الله ﷺ الشورى في حياته السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكذلك في شئون بيته ومع أسرته، بل إنه ﷺ في أصعب

المواقف كان يستشير نساءه، كما حدث في صلح الحديبية، وحزن الصحابة على عودته للمدينة من غير أداء العمرة، ورفضهم فك ملابس إجرامهم، فقال لهم رسول الله: "(قوموا فانحروا ثم احلقوا)، قال: فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يبق منهم أحد، دخل على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله، أتحب ذلك؟ اخرج، ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة، حتى تتحرر بदनك، وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحدا منهم، حتى فعل ذلك، نحر بدنه، ودعا حالقه؛ فحلقه، فلما رأوا ذلك؛ قاموا، فانحروا وجعل بعضهم يحلق بعضا، حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غمًا"^(١)، فجعل الله عز وجل الرأي السديد عند أم سلمة، رضي الله عنها، وهذا فيه درس عظيم لكل الأزواج بضرورة الرجوع إلى أزواجهم وأولادهم عند اتخاذ القرارات التي تحتاجها الأسرة، ثم يقوم رب البيت بعد تجميع الآراء والمشورات باتخاذ القرار النافع بناء على دراسة هذه الآراء.

إن العمل على تفعيل مبدأ الشورى داخل الأسرة المسلمة ليس ترفاً فكرياً، بل هو تطبيق عملي لأمرٍ رباني واقتداءً بالنبي ﷺ، وهو استثمار حقيقي في بناء أسرة متماسكة ومستقرة، وتكون قادرة على مواجهة التحديات، وتنشئة جيل جديد واع، واثق من نفسه، قادر على تحمل المسؤولية، يحترم الآخرين ويحترمونه، مشاركٍ بفعالية في بناء مجتمعه على أسس من العدل والرحمة والإحسان.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع

أهل الأرض، ج ٣، ص ١٩٣.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١. الضوابط جمع ضابط، ويُقصد بها لغة: الحزم والحفظ، واصطلاحاً: الأحكام الفقهية، والمسائل الجزئية، والصور المتشابهة في موضوع واحد.
٢. يقصد بالاستقرار الأسري السلام النفسي والسكينة والطمأنينة التي تسود العلاقة بين الزوجين، ويمتد أثرها إلى الأولاد.
٣. الأسرة لها نطاقات متعددة، لكن مقصودنا في هذا البحث الأسرة الصغرى، وهي الرابطة الشرعية بين زوج وزوجة، وينتج عنها أولاد، وتظل على صلة وثيقة بالأصول من الأجداد، والحواشي من الأقارب، والقرابة القريبة.
٤. العلاقة بين الرجل والمرأة ليست علاقة صراع ومقاتلة، لكنها علاقة تكامل وتعاون ومحبة ومودة، فإن النساء شقائق الرجال.
٥. من أعظم مقاصد الشرع الحنيف في العلاقة بين الجنسين: حماية الأعراض، ومنع الفواحش، وبناء أسرة صالحة، وحفظ النسل.
٦. من الضوابط الشرعية في العلاقة بين الجنسين منع الاختلاط المحرم.
٧. الاختلاط الجائر هو الاختلاط الذي تقتضيه الضرورة والمصلحة، ويكون وفق الضوابط الشرعية، من عدم الخلوة، والملامسة، والتبذل.
٨. غرض البصر من أعظم الأحكام الشرعية التي تضبط العلاقة بين الجنسين.
٩. النهي عن تبرج المرأة وسفورها أحد الضوابط الشرعية لمنع وقوع الفواحش.
١٠. لم يحرم الإسلام التعامل بين الجنسين، لكن يكون ذلك في إطار الحشمة والوقار والانضباط.

١١. عَقْدُ الزَّوْجِ فِي الْإِسْلَامِ أَمْرُهُ عَظِيمٌ، وَهُوَ مِيثَاقٌ غَلِيظٌ؛ لِذَلِكَ يَجِبُ احْتِرَامُهُ وَتَقْدِيرُهُ.
١٢. تَجْرِي الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْخَمْسَةُ عَلَى الزَّوْجِ، فَيَكُونُ فِي حَقِّ بَعْضِ النَّاسِ وَاجِبًا، وَبَعْضِهِمْ مَنْدُوبًا، وَبَعْضِهِمْ مَبَاحًا، وَبَعْضِهِمْ مَكْرُوهًا، وَبَعْضِهِمْ حَرَامًا.
١٣. لِعَقْدِ الزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٌ، هِيَ: مُوَافَقَةُ الْوَالِيِّ، وَتَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ، وَرِضَاهُمَا، وَالشَّهَادَةُ.
١٤. لِعَقْدِ الزَّوْجِ رَكْنَانِ، هُمَا: وَجُودُ الزَّوْجَيْنِ، وَالْإِجَابُ وَالْقَبُولُ.
١٥. لِلزَّوْجِ حَقُوقٌ عَلَى زَوْجَتِهِ، مِنْهَا: حَقُّ الطَّاعَةِ، وَحِفْظُ الْمَالِ وَالْبَيْتِ وَالْعَرَضِ، وَعَدْمُ الْخُرُوجِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَنْ لَا تُدْخَلَ بَيْتَهُ أَحَدًا يَكْرَهُهُ.
١٦. لِلزَّوْجَةِ حَقُوقٌ عَلَى زَوْجِهَا، مِنْهَا: حَقُّ الْمَهْرِ، وَحَقُّ النِّفْقَةِ، وَحَسْنُ الْعِشْرَةِ وَالْمَعَامَلَةَ الْحَسَنَةَ، وَالْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، وَحَقُّ الْمَبِيَّتِ.
١٧. لِلوَالِدَيْنِ عَلَى الْأَبْنَاءِ حَقُوقٌ عَظِيمَةٌ، مِنْهَا: حَقُّ طَاعَتِهِمَا، وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِمَا فِي حَيَاتِهِمَا وَبَعْدَ مَمَاتِهِمَا.
١٨. مِنْ حَقُوقِ الْأَوْلَادِ عَلَى آبَائِهِمْ: حَقُّ النِّسَبِ الشَّرْعِيِّ، وَحَقُّ التَّسْمِيَةِ الْحَسَنَةِ، وَحَقُّ الرِّعَايَةِ، وَحَقُّ التَّرْبِيَةِ.
١٩. الْاِسْتِقْرَارُ الْأَسْرِيُّ لَهُ أَمْهِيَّةٌ كَبْرَى، مِنْ جَوَانِبِ هَذِهِ الْأَمْهِيَّةِ: تَحْقِيقُ السَّكَنِ وَالْمُودَةِ، وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ فِي بَيْئَةٍ صَالِحَةٍ، وَتَعْزِيزُ الشُّعُورِ بِالْأَمَانِ، وَدَعْمُ الْمَجْتَمَعِ وَحَمَايَتُهُ مِنَ الْانْحِرَافَاتِ.
٢٠. مِنْ وَسَائِلِ الْاِسْتِقْرَارِ الْأَسْرِيِّ: مِرَاعَاةُ الْأَسْسِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ الزَّوْجِ، وَالْاِلْتِزَامُ بِالْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ الْمَتَبَادَلَةِ، وَاتِّبَاعُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ فِي تَعَامُلِ أَفْرَادِ الْأُسْرَةِ، وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ عَلَى الْقِيَمِ وَالْآدَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَفْعِيلُ مَبْدَأِ الشُّورَى دَاخِلَ الْأُسْرَةِ.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة نشر الوعي بأهمية الأحكام الشرعية في علاقة الرجل والمرأة بين كل أفراد المجتمع.
٢. تكاتف جميع مؤسسات المجتمع لتربية النشء وفق أحكام الشريعة في التعامل بين الجنسين.
٣. التوعية بضوابط الاختلاط بين الجنسين، والتحذير من انتشار الاختلاط المحرم.
٤. تضمين الأحكام الشرعية للعلاقة بين الجنسين في مقررات يدرسها الطلاب؛ حتى يتحصنوا بها.
٥. قيام المؤسسات الدينية كالأزهر الشريف ووزارة الأوقاف وغيرهما بنشر الوعي الشرعي بضوابط العلاقة بين الرجل والمرأة.
٦. استغلال وسائل التواصل الحديثة في إظهار عظمة الأحكام الشرعية وتكاملها وتوازنها في تشريعات العلاقة بين الرجل والمرأة.

المصادر والمراجع

١. إحياء علوم الدين، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي (ابن المبرد)، تحقيق رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م
٢. اختلاف الأئمة العلماء، يحيى بن هُبَيْرَة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٣. الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
٤. الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نُجيم المصري، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
٥. الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
٦. اعتلال القلوب، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري، تحقيق حمدي الدمرداش، نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط٢، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
٧. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م،
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، مجموعة من أهل التحقيق، دار الهداية.
١١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
١٢. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.
١٣. التحكيم في الشقاق بين الزوجين ودوره في الاستقرار الأسري -دراسة نظرية تطبيقية - د. زينب زكريا علي معابدة، ود. علي محمد أحمد ربابعة، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، مجلد ٨، العدد ٢، ربيع الآخر ١٤٣٦هـ / يناير ٢٠١٥م.
١٤. تدابير الاستقرار الأسري في مرحلة ما قبل الزواج في الفقه الإسلامي، د. علي محمد أحمد، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد ٤٧، أكتوبر ٢٠٢٤م، ١٤٤٦هـ.
١٥. التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

١٦. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٧. تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
١٨. تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
١٩. تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٢٠. تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢١. تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٢. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٢٣. تفسير القشيري (لطائف الإشارات)، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تحقيق إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٤. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، تحقيق يوسف علي بدوي، ومحيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
٢٥. التفسير الواضح، د. محمد محمود حجازي، دار الجيل الجديد، بيروت، ط١٠، ١٤١٣ هـ.
٢٦. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مجمع البحوث الإسلامية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٢٧. التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨، ١٩٨٨ م.
٢٨. تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٩. الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ.
٣٠. حاشية الصاوي على الشرح الصغير (بلغة السالك لأقرب المسالك)، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف.

٣١. الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، محمد بن علي بن محمد الحِصْنِي المعروف بعلاء الدين الحِصْكَفِي الحنفي، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٣٢. دور الأساس العقديّ في تعزيز الأمنِ الأسريّ - دراسة قرآنيّة - د. روان فوزان الحديد، بحثٌ منشورٌ في مجلة جامعة الكويت، العدد ١٢٣، السنة ٣٥، ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/ديسمبر ٢٠٢٠م.
٣٣. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٣٤. رعاية حدودِ الله في الأسرة - دراسة قرآنيّة - د. هدى بنت دليجان الدليجان، بحثٌ منشورٌ في مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١، شوال ١٤٣٢هـ.
٣٥. روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، أبو محمد، وأبو فارس، عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي (ابن بزيمة)، تحقيق عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٣٦. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السّجّستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٣٧. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٣٨. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط،

- تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت،
الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٣٩. شرح القواعد السعدية، عبد المحسن بن عبد الله بن عبد الكريم الزامل،
تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العبيد، وأيمن بن سعود العنقري، دار
أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٤٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،
ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٤١. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن
مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط،
دار الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣.
٤٢. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول
الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق
النجاة، ط١، ١٤٢٢م.
٤٣. صَحِيحُ التَّرْغِيبِ وَالتَّوْهِيبِ، أبو عبد الله، محمد ناصر الدين الألباني،
مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٤٤. صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين،
بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، المكتب
الإسلامي.
٤٥. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس
للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٦. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري

النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٧. ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي، محمد الأمير المالكي، تحقيق محمد محمود ولد محمد الأمين الموسوي، دار يوسف بن تاشفين، ومكتبة الإمام مالك، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٨. الضوابط الشرعية لسجن المرأة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، د. ابتسام بنت بلقاسم عايض القرني، بحث منشور، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٣٩، إبريل ٢٠١٧م.

٤٩. الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي.

٥٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦ هـ.

٥١. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٥٢. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانلي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٣. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين الزماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي، لجنة علمية برئاسة نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٥٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٥٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٥٦. مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
٥٧. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، والدار النموذجية، ط٥، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٥٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٥٩. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٦٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٦١. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
٦٢. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري

- الكناني الشافعي، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٦٣. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحمير الصنعاني(ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٦٤. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار العاصمة ودار الغيب، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.
٦٥. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
٦٦. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة.
٦٧. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٦٨. المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (الحنبلي)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٦٩. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، دار السلاسل، الكويت، مطابع دار الصفوة، مصر.
٧٠. الموطأ، مالك بن أنس بن عامر الأصبحي (ت١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية الإنسانية، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٧١. نهاية المطالب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين (إمام الحرمين)، تحقيق د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٧٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٧٣. الهدى النبوي في التأسيس لاستقرار الأسرة قبل الزواج، د. سليمان بن عبد الله القصير، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٩، ج ١، ربيع الآخر ١٤٣٨هـ.

References:

1. 'iihya' eulum aldiyn, alghazaliu, 'abu hamid muhamad bin muhamad alghazali altuwsu, dar almaerifati, bayrut, altabeat al'uwlaa,aldralnaqiu fi sharh 'alfaz alkharqi, jamal aldiyn 'abu almuhasin yusif bin hasan bin eabd alhadi alhanbali aldimashqii alsaalihii (abin almubardi), tahqiq ridwan mukhtar bn gharbiata, dar almujtamae lilnashr waltawziei, jidat, ta1, 1411 hi / 1991 m
2. aikhtilaf al'ayimat aleulama'i, yahyaa bin hubayrat bin muhamad bin hubirat aldhuhliu alshybyany, 'abu almuzafari, eawn aldiyn, tahqiq alsayid yusuf 'ahmadu, dar alkutub aleilmiati, ta1, 1423h/2002m.
1. 'iirwa' alghalil fi takhrij 'ahadith manar alsabil, muhamad nasir aldiyn al'albanu, almaktab al'iislamia, bayrut, ta2, 1405h/1985m.
3. al'usrat almuslimat fi alealam almueasiri, da. wahbat alzuhayli, dar alfikr almueasiri, bayrut, dar alfikri, dimashqa, ta4, 1429h/2008m.
4. al'ashbah walnazayir ealaa madhhab 'abi hnyft alnueman, zayn aldiyn bin 'iibrahim bin muhamadi, almaeruf biaibn nujym almisrii, tahqiq alshaykh zakariaa eumayratin, dar alkutub aleilmiati, ta1, 1419h/1999m.
5. al'ashbah walnazayir, taj aldiyn eabd alwahaab bn taqi aldiyn alsabki, dar alkutub aleilmiati, ta1, 1411hi/ 1991m.
6. aietilal alquluba, 'abu bakr muhamad bin jaefar bin muhamad bin sahl bin shakir alkharayitiu alsaamuri, tahqiq hamdi aldimardash, nizar mustafaa albazi, makat almukaramatu, alrayad, ta2, 1421h/2000m.
7. albahr almuhit fi 'usul alfiqah, 'abu eabd allh badr aldiyn muhamad bin eabd allah bn bihadir alzarkashi, dar alkatbi, ta1, 1414h/1994m.

8. bidayat almujtahid wanihayat almuqtasidi, 'abu alwalid muhamad bin 'ahmad bin muhamad bin 'ahmad bin rushd alqurtubii alshahir biabn rushd alhafida, dar alhadithi, alqahirati, 1425h / 2004 mi,
9. badayie alsanayie fi tartib alsharayiei, eala' aldiyn, 'abu bakr bin maseud bin 'ahmad alkasanii alhanafii, dar alkutub aleilmiati, ta2, 1406hi/1986m.
10. taj alearus min jawahir alqamus, mhmmmd bin mhmmmd bin eabd alrzzaq alhusayni, 'abu alfayda, almlqqb bimurtadaa, alzzabydy, majmueat min 'ahl altahqiqi, dar alhidayati.
11. tarikh dimashqa, abn easakri, 'abu alqasim ealiin bin alhasan bn hibat allah, tahqiqu: eamriw bn gharamat aleumrawi, dar alfikr liltibaeat walnashr waltawzie, 1415 ha/ 1995 mi.
12. tuhfat almuhtaj fi sharh alminhaji, 'ahmad bin muhamad bin ealii bin hajar alhitmi, almaktabat altijariat alkubraa bimisr lisahibiha mustafaa muhamad, 1357 hi - 1983 mi.
13. althkym fi alshiqaq bayn alzawjayn wdruh fi alaistiqrar alasry -drastan nzrytan ttbyqytan - du. zaynab zakariaa eali mueabidat, wada. eali muhamad 'ahmad rababieat, bhth mnshwr fi majalat aleulum alshareiat bijamieat alqasima, mujaladi8, aleadad 2, rabie alakhar1436h/ynayir2015m.
14. tdabyr alastqrar alasry fi marhalat ma qabl alzawaj fi alfiqh al'iislami, da. eali muhamad 'ahmadu, bhth manshur fi majalat albhwhth alfqhyt walqanwnyti, kuliyyat alsharieat walqanun bidiminhur, jamieat al'azhar, aleadad 47, 'uktubar 2024m, 1446h.
15. altaerifat alfiqhiatu, muhamad eamim al'iihsan almujadadiu albarikati, dar alkutub aleilmiati, ta1, 1424hi/2003m.
16. tafsir abn kathir (tafsir alquran aleazimi), 'abu alfida' 'iismaeil bin eumar bin kathir alqurashii albasariu

- thuma aldimashqi, tahqiq sami bin muhamad salamata, dar tiibat lilnashr waltawziei, ta2, 1420h/1999m.
17. tafsir albaghawi (maealim altanzil fi tafsir alqurani), 'abu muhamad alhusayn bin maseud albaghuay, tahqiqu: muhamad eabd allah alnamir waeuthman jumeatan damiriatan wasulayman muslim alharashi, dar tiibat lilnashr waltawziei, ta4, 1417h/1997m.
 18. tafsir alzamaxshirii (alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzili), 'abu alqasim mahmud bin eamriw bin 'ahmada, alzamaxshari jar allah, dar alkitaab alearabii, bayrut, ta3, 1407h.
 19. tafsir alsamarqandi (bahr aleulumi), 'abu allayth nasr bin muhamad bin 'ahmad bin 'iibrahim alsamarqandi, tahqiq eali muhamad mueawad, waeadil 'ahmad eabd almawjud, wada. zakariaa eabd almajid alnuwti, ta1, 1413h/1993m.
 20. tafsir altabarii (jamie albayan fi tawil alqurani), muhamad bin jarir bin yazid bin kathir bin ghalib alamli, 'abu jaefar altabri, tahqiqu: 'ahmad muhamad shakir, muasasat alrisalati, t 1, 1420h/2000m.
 21. tafsir alqasimii (mahasin altaawili), muhamad jamal aldiyn bin muhamad saeid bin qasim alhalaaq alqasimi, tahqiq muhamad basil euyun alsuwdu, dar alkutub aleilmiati, bayrut, ta1, 1418h.
 22. tafsir alqurtubii (aljamie li'ahkam alqurani), 'abu eabd allah muhamad bin 'ahmad bin 'abi bakr bin farah al'ansarii alkhazrajii shams aldiyn alqurtubii, tahqiqu: 'ahmad albarduni, wa'iibrahim 'atfish, dar alkutub almisriati, altabeat althaaniat 1384hi/1964m.
 23. tafsir alqushayri (ltayif al'iisharat), eabd alkarim bin hawazin bin eabd almalik alqushayri, tahqiq 'iibrahim albisyuni, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi.

24. tafsir alnisafii (madarik altanzil wahaqayiq altaawili), 'abu albarakat eabd allah bin 'ahmad bin mahmud hafiz aldiyn alnusfi, tahqiq yusif ealiin badway, wamuhyi aldiyn dib mastu, dar alkalm altayib, bayrut, ta1, 1419 hi / 1998m.
25. altafsir alwadiha, du. muhamad mahmud hijazi, dar aljil aljadidi, bayrut, ta10, 1413h.
26. altafsir alwasit lilquraan alkarimi, majamae albu huth al'iislamiati, alhayyat aleamat lishuyuw almatable al'amiriati, ta1, 1414h/1993m.
27. altaysir bisharh aljamie alsaghiri, zayn aldiyn muhamad almadeui baeabd alrawuwf bin taj alearifin bin eali bin zayn aleabidin alhadaadii thuma alminawi alqahiri, maktabat al'iimam alshaafieii, arayad, ta3, 1408, 1988m.
28. taysir ealam 'usul alfiqah, eabd allh bin yusif bin eisaa bin yaequb alyaequb aljadie aleinzi, muasasat arayaan liltibaeat walnashr waltawzie, bayrut, ta1, 1418h - 1997m.
29. althamar almustatab fi fiqh alsunat walkitabi, 'abu eabd alrahman muhamad nasir aldiyn, bin alhaji nuh bin najati bin adm, al'ashqudrii al'albani, ghras lilnashr waltawziei, 1422h.
30. hashiat alsaawi ealaa alsharh alsaghir (blughat alsaalik li'aqrab almasaliki), 'abu aleabaas 'ahmad bin muhamad alkhuluti, alshahir bialsaawi almaliki, dar almaearifi.
31. aldur almukhtar sharh tanwir al'absar wajamie albahar, muhamad bin ealii bin muhamad alhisny almaeruf bieala' aldiyn alhaskafii alhanafii, tahqiq eabd almuneim khalil 'iibrahim, dar al kutub aleilmiati, ta1, 142